الجيوبولتيك والجغرافية السياسية

أ. د. إبراهيم أحمد سعيد

نشأة الجغرافية السياسية وتطورها :

لقد لاحظ الجغرافيون أنه من المفيد جداً توسيع مفهوم الجغرافية وربطها مع الأبعاد في التفكير الإنساني المتعلق بإدارة الدولة ومواردها وتحسين وظائفها ومعرفة حدودها ومساحتها والتوزيع الجغرافي لسكانها والعوامل المتحكمة في ذلك وكذلك الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للدولة وتحويلها إلى مفاهيم يستفيد منها الساسة فيسهم بذلك في التقدم والازدهار وتحسن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وشجع بذلك أيضاً شعور السياسيين بإن العناصر الجغرافية (موقع ومساحة وتضاريس ومياه وترب زراعية وموارد بشرية وغيرها) لها قيمة سياسية تفرض وجودها في القواميس السياسية وفي اللغة السياسية وفي السلوك السياسي أيضاً، هذه الرؤية المتقاطعة بين الجغرافيين والسياسيين اقتطفها **الفيلسوف عمانوئيل كانط** (٢٢ / ٤ / ١٧٢٤ – ١٢ / ٢ / ١٨٠٤ م) و بيّن بأن الجغرافية على العموم تسعى لتفسير الخصائص الطبيعية المؤثرة في النشاط الإنساني ومن بينه بالطبع إدارة الدولة والموارد وبالتالي العلاقات بين الدول ، لقد كانت توجد مفاهيم جغرافية سياسية قبل ذلك ولو بشكل غير ممنهج كما هي عند **الفيلسوف أرسطو طاليس** الذي أظهر أفكاره في كتابه السياسة وأهم تلك الأفكار مفهوم التوافق بين السكان من حيث العدد وبين الموارد التي تؤمن احتياجات السكان لجعلهم يعيشون حياة جيدة ، ونجاح الدولة هو في إدارة تلك الموارد .

ومن الذين تركوا بصمة مهمة في هذا المجال **الجغرافي الكبير استرابون** (٦٣ ق.م –٢٣ م ميلادي) حيث حدد أربعة عوامل أو أركان لقيام الدولة القوية وهي :

١ – توافر المساحة الكبيرة .

٢ – وجود الحاكم القوي .

٣ – وجود حكومة قوية .

٤ – وجود قانون جيد .

وقد حاول **مونتسكيو** الجغرافي والفيلسوف التنويري (١٦٨٩ – ١٧٥٥ م) في مؤلفاته وأهمها (روح القانون) أن يبين كيف يؤثر المناخ بالأنظمة السياسية ، فالعروض المعتدلة ، الواقعة بين ٣٥ – ٥٥ درجة عرض ، تساعد في نشوء دول ذات أنظمة ديمقراطية ، في حين تنشأ الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية في العروض الحارة ذات الحرارة العالية .

ومن أفكاره أيضاً أن للتضاريس دوراً هي الأخرى في الأنظمة السياسية للدول ، فبرأيه أن الدول الجبلية ذات أنظمة ديمقراطية وهي صغيرة وحرة بينما تتصف الدول السهلية بالمساحة الكبيرة وبالديكتاتورية ، وتمادى مونتسكيو أكثر في دور الطبيعة في السياسة حيث رأى بأن الترب الزراعية غير الخصبة تساعد على إقامة أنظمة ودول ديمقراطية في حين تكون الدول التي تُتقام على ترب زراعية خصبة وبجوار الأنهار ، ذات أنظمة سياسية ديكتاتورية .

نعود مرة أخرى إلى **الفيلسوف كانط** ، الذي رفض العقل أو الفكر النظري الخالص، كما نقد الفكر التجريبي الخالص أيضا معتمداً على الملاحظة الميدانية والمعرفة العلمية التي تأتي بالحس والإحساس ثم الإدراك ثم العلمية التي تأتي بالحس أو الإدراك وكلها تأتي بداية من البيئة التي يعيش فيها الإنسان وبالتالي فللجغرافية دور كبير في المفاهيم السياسية وفي إدارة الدول ، وعليه فقد كان اهتمام كانط بنشاط الدولة وتكوين المجتمع الدولي كضابط لسلوك الدول في حال غياب مؤسسات دولية ترعى السلام بين الدول ، وتظهر عبقرية كانط هنا بأنه في عصره لم تكن توجد دول بالمعنى الحديث ولا مؤسسات دولية مثل (عصبة الأمم أو الأمم المتحدة) لتضمن السلام الدولي ولو شكليا كما يحدث الآن .

هذا في المجال الأوروبي ، أما في المجال العربي الإسلامي فيعد **النبي محمد بن عبد الله (ع)** أول من أقام دولة في ديار العرب على أسس حديثة بإصداره وثيقة المدينة ، في السنة الأولى للهجرة الموافق ل ٦٢٢ م ، فقد خاوى بين سكان المدينة أولاً من قبيلتي الأوس والخزرج ثم عمل بعد ذلك للمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار وقد تضمنت هذه الوثيقة نحو ٥٢ مادة يمكن وضعها في عناوين محددة وهي :

١ – المساواة بين سكان المدينة .

٢ – عدم التمييز بين الناس لا في اللون ولا في الثروة .

٣ – الواجبات المشتركة للجميع في الأمن والاستقرار وفي حماية المدينة .

٤ – ضمان الحقوق للجميع نساء ورجالاً وأطفالاً سوداً أو بيضاً.

وفي القرن الرابع عشر جاء **ابن خلدون** (٢ / ٥ / ١٣٣٢ م – ٧ /٣/ ١٤٠٦م) (٧٣٢ه – ٨٠٨ه) رائداً بحق في وضع أسس علمية لنشأة الدولة وتطورها وفسادها وانحلالها أو تفككها في دورة متكاملة سميت بنظرية التعاقب الدوري لنشأة الدول (الحضارات) وانحلالها ، اعتمد ابن خلدون على أساسين مهمين في قيام الحضارة وهما :

أ – **الأس الحتمي** حيث تؤثر البيئة في المجتمع والدولة والأخلاق والأفراد والإنتاج .

ب – الأس الحيوي ، وقد كان لأول مرة يستخدم صراحة ووضوحا وهو قائم على أن الدولة كائن حي ، يولد وينمو وينضج ويشيخ (الفساد) ويموت (التفكك والانحلال)، وتعد أفكار ابن خلدون مهمة وأساسية في الجيوبولتيك وسنجد ذلك عند دراستنا له .

أما في نشأة الجغرافية السياسية كعلم جغرافي له هويته و مفهومه وموضوعه فقد نشأ بحق عند الجغرافي الألماني فريدريك راتزل (٣٠ / ٨/ ١٨٤٤ – ٩ / ٨ /١٩٠٤) كما هو الحال في الجغرافية البشرية، لقد كان راتزل مبدعاً في وضع أسس هذا العلم ولكنه في الوقت ذاته في وضع أسس هذا العلم ولكنه في الوقت ذاته ترك إرثاً مهماً في رسالته المميزة تحت عنوان القوانين السبعة لنمو الدولة ، التي أوفت في تحديد موضوع الجغرافية السياسة ووضعت منطلقاً ومرتكزاً لنشأة علم الجيوبولتيك .

لقد **كتب راتزل** كتاب الجغرافية السياسية كخلاصة لجملة العلوم التي اشتغل بها إلى جانب الجغرافية كعلم الأحياء وعلم الاجتماع ، وحتى نفهم راتزل فهماً متكاملاً مفيداً لابد من معرفة الجذور الفكرية لهذا العالم الكبير ، **ويمكن تحديد تلك الجذور بالآتي:**

١ - **نظرية دارون** وتفسيرها من قبل هربرت سبنسر ، على انها نظرية قائمة على التطور الطبيعي للأحياء خلال تلائمها في البيئات التي تعيش فيها ، وذلك من خلال الصراع بين الكائنات الحية في مجالاتها المكانية للمنافسة على الغذاء والمكان، وبرأيه متأثراً برؤية ابن خلدون أيضاً، بأن الدول كائنات حية تحتاج للموارد (الغذاء) وتحتاج للنمو (التوسع) ولذلك فإن الصراع بين الدول أمر طبيعي والتوسع في المساحات أمر طبيعي أيضاً ويعكس قدرة كل دولة، والبقاء للأفضل .

٢- **المدرسة الحتمية الجغرافية** ، التي ترى بأن الطبيعة أو البيئة بما تحتوي من عناصر ومفردات جغرافية هي المتحكمة في البشر ، أفراداً وجماعات، دولاً ومجموعات دولية، فالواقع البيئي لأي دولة يحدد ويوجه أيضاً السلوك السياسي للنظام السياسي وللقادة السياسيين .

٣- **تأثر راتزل بالفلسفة الألمانية** في مجموعها تقريبا ولكن بمستويات تتوافق مع رؤيته أو نظريته في الدولة . فتأثره بالمادية وبالديالكتيك المادي لكارل ماركس (٥/ ٥ / ١٨١٨ – ١٤ / ٣ / ١٨٨٣)ساعده في تأسيس الجغرافية البشرية وكذلك الجغرافية السياسية من خلال الدور

الكبير للاقتصاد والإنتاج والتوزيع والمصالح . ولكنه تأثر بأخرين كالفيلسوف الألماني **جورج هيغل** (٢٧/ ٨ / ١٧٧٠ – ١٤ /١١/١٨١٣ م) في فلسفة التاريخ والروح والمنطق .

٤ – التأثر الكبير بالتاريخ الألماني واللغة الألمانية ودورهما في الدولة الألمانية و الشخصية الألمانية، فرأى بالتاريخ ممثلاً لروح الأمة الألمانية الواجب التمسك بها كدولة قوية ، وقد أسهمت مفاهيم راتزل في دور اللغة والتاريخ في دفع الألمان لخوض حربين عالميتين .

٥ – تأثر بمفهوم حيوية الدولة ، وقد أخذها من ابن خلدون ، اعترف بذلك أم لم يعترف ، وذلك بأن الدولة كائن حي يتوسع وينمو في مجاله المكاني وعليه أن يُبدّل الحدود التي يوجد داخلها .

وهكذا نجد بأن الجذور الفكرية التي تألفت عند راتزل لتشكيل نظريته في الجغرافية السياسية جعلت منه متميزاً بين أقرانه ولا زال يحمل هذا التميز وسنظره في مواضيع لاحقة.

علاقة الجغرافية السياسية بالعلوم الأخرى :

توجد علاقة وثيقة بين الجغرافية السياسية وبين عدد مهم من العلوم الأساسية حيث تستمد موضوعها من تلك العلوم في المجالات الطبيعية من جهة وفي المجالات البشرية مما يتيح لها التطور الدائم والحيوية الكافية لتجعلها علماً ذا حضور يعالج مشكلات وقضايا مهمة ذات أبعاد محلية (الدولة) وإقليمية ودولية . **وأهم تلك العلوم هي الآتي :**

١ – العلوم الجغرافية ، وهي تشكل الأساس العلمي المباشر لعلم الجغرافية السياسية فمنها تستمد مفرداتها التي تحولها إلى مفاهيم سياسية في الموقع والمساحة والطبقات(التي تحتوي المعادن واشباهها ومصادر الطاقة) والتضاريس التي تسهم في موارد المياه والتنوع الزراعي ، الذي يخدم في تحقيق الأمن الغذائي ، وفي تأمين موارد المياه ، أحد أهم عناصر القوة ، بالإضافة لمجالات أخرى يأتي في مقدمتها استخدام التضاريس في حماية أراضي الدولة ومراكزها العمرانية ومواردها ومؤسساتها بوضع منصات الصواريخ وسبل الحماية المناسبة . وتقدم علوم المناخ والمياه والتنوع الحيوي مادة علمية توظف في الأبعاد السياسية إضافة لعلوم الزراعة والصناعة والطاقة، وهي موضوعات ذات أبعاد استراتيجية في تأمين احتياجات السكان من الغذاء والسلع المصنعة وتطور علوم تزيد من قوة الدولة في البحث العلمي وتحسين المنظومات البيئية ، ويجب أن لا ننسى دور كتلة السكان ومعدل نمو السكان وإظهار توزع السكان والعوامل المتحكمة بهذا التوزع وأسباب الهجرة و اتجاهاتها وحاجة الدولة من القوة

الفتية لحمايتها وتأمين حاجاتها من الشباب والخبرات وبالتالي حاجة الجغرافية السياسية للعلوم الجغرافية كحاجة الرضيع لأمه إنها حاجة حيوية وترابط عضوي .

٢ – العلوم الجيولوجية : إن علاقة العلوم الجغرافية في العلوم الجيولوجية علاقة وثيقة لأنها تقدم لها ما تحتويه الطبقات الأرضية من معادن ومصادر طاقة تقليدية الفحم الحجري ، النفط والغاز) وهي موضوعات لها جوانب متعددة في الصناعة وفي تأمين الاحتياجات الطاقوية الاجتماعية بالإضافة لتأمين فرص العمل و إتاحة المجال أمام الدول للتطور والتقدم الذي يزيد في قوة الدولة .

٣ – العلوم السياسية : مما لا شك فيه إن للعلوم السياسية دوراً أساسياً في الجغرافية السياسية فهي تمدها بالجانب النظري الضروري لاستكمال هويتها في دراسة الدولة وبنيتها الإدارية ومؤسساتها المتخصصة والمتكاملة ، والنظام السياسي للدولة ونظريات السياسة ومدارسها في الواقعية والبنائية والمنظومية والليبرالية والمدارس الأخرى ، بالنهاية العلاقة وثيقة وحيوية بين الجغرافية السياسية والعلوم السياسية وهي تشكل مقرراً مهماً من المقررات التي تدرس في مجمل كليات العلوم السياسية في العالم كله ، وفي بعض الآراء تجد بالجغرافية السياسية تخصصاً يخص العلوم السياسية .

٤ – علم العلاقات الدولية : في تعريف الجغرافية السياسية عند بعض الجغرافيين يرى بأن الجغرافية السياسية تشكل البنية التحتية للعلاقات الدولية ، بل أن بعضهم يرى بأن الجغرافية السياسية هي العلاقات الدولية من وجهة نظر جغرافية ، لماذا هذه العلاقة الوثيقة بينهما ؟الرد يكون في طبيعة العلاقات الدوية وفي اتساع المجال العلمي للجغرافية السياسية ، فالعلاقات الدولية قائمة وفق وجهة نظرنا على نقطتين أساسيتين وهما تحديد ومعرفة أماكن الإنتاج الزراعي والصناعي في العالم ، بما فيها من مصادر طاقة ومواد أولية ، وفي الطرف الأخر تحديد ومعرفة الأسواق العالمية لتحديد محاور التجارة الدولية وحجمها وطرقها البرية والبحرية والمضائق والخلجان التي ستمر بها وبالتالي فالخريطة الجغرافية هي بنية أساسية من البنى التي تعتمد عليها العلاقات الدولية بالطبع إضافة لموازين القوى وطبيعة الموازين وقدراتها والامكانيات المتاحة وفق القانون الدولي .

٥ – علم التاريخ : يُعد علم التاريخ وفلسفته من القضايا الأساسية ذات الذخيرة العلمية التي تمد الجغرافية السياسية بأمثلة كثيرة ذات مصداقية كبيرة للمفاهيم العلمية الجغرافية في نشأة الدول ونموها واتساعها وتفككها وزوالها لتنشأ دول أخرى بالإضافة لقيام الثورات والحراك

الاجتماعي وما يحمله من نتائج وعبر تمد الجغرافية السياسية بحقائق تستخدم في فهم واقع الدولة وحتى في استشراف المستقبل ، وهناك من يرى من الجغرافيين أن الجغرافية السياسية هي الفهم الجغرافي للتاريخ ، أي أنهم يروا بأن الجغرافية السياسية تساعد في فهم التاريخ وأسباب أحداثه ومتغيراته والنتائج اتي آلت إليه تلك الأحداث مع إظهار دور القادة في مجريات الأحداث والحروب الكبيرة التي جرت.

٦ – **علم الانتروبيولوجيا :** على الرغم من أن الانتروبيولوجيا ذات بعدين مهمين وهما الانتروبيولوجيا التكوينية ، التي تُعني بالبنية الهيكلية للإنسان وللرئيسيات (القرود بأنواعها) والانتروبيولوجيا الثقافية ، التي تُعنى بالثقافة واللغات والعادات والتقاليد ، إلا أن الجغرافية السياسية لا تهتم بالجانب الأول التكويني من الانتروبيولوجيا ولكنها تولي أهمية كبيرة للانتروبيولوجيا الثقافية لأنها بالفعل ذات دور مهم على الصعيد العالمي في الجانب الفكري والثقافي والمعرفي و الاجتماعي، وهذه المداخل تستخدم كثيراًمن الدول المتسلطة كأسلحة موجهة ضد الدول وهذه المداخل تستخدم كثيرا المستضعفة (النامية) تحت عناوين حقوق الأقليات وحقوق المرأة والطفل والتمايز الثقافي وحرية الرأي وغيرها ، وهذه الموضوعات تحتل مكانة مهمة في الجغرافية السياسية .

٧ – **علم الاقتصاد :** يأتي علم الاقتصاد في مقدمة العلوم التي تؤثر في الجغرافية السياسية ، على الرغم من أنها جزء مهم من العلوم الجغرافية ، حيث يحتل الاقتصاد والنشاط الاقتصادي نحو ثلث العلوم الجغرافية ، فالاقتصاد يأخذ مساحة واسعة في العلوم الجغرافية كالزراعة والصناعة وقوة العمل والأسواق والتجارة والطاقة والإدارة ، فهي تمد الجغرافية السياسية بمنظومة قوية من المفاهيم التي تحتاجها الجغرافية السياسية ونظريتها للعلاقات الدولية والمداخل المتحكمة في موازين القوة على الصعيد العالمي .

٨– **العلوم العسكرية :** ربما يكون من المفارقات الحديث عن العلوم العسكرية عند الحديث عن الجغرافية السياسية ولكن بالفعل تستفيد العلوم العسكرية من كل الخصائص الجغرافية ، الطبيعية منها والبشرية في المناخ والتضاريس والمياه والبحار والمحيطات والموقع والمساحة والموارد والسكان وتوزعهم وبناهم العمرية ، بل تدخل الخصائص الجغرافية في مجال الصناعات العسكرية ، الفردية والجماعية والتقنية ، في اللباس والحذاء والسلاح والصواريخ والدبابات والمدفعيات بالإضافة للقضايا اللوجستية في الإسناد والدعم ، وقد وجدت الجغرافية السياسية ضالتها في العلوم العسكرية وخصوصاً بما يسمى بالجيوبولوتيك ، الذي يعتمد كلياً على القوة

لتحقيق أهداف الدولة ،بالطبع القوة هنا ليس المقصود بها القوة العسكرية لوحدها بل كل أشكال القوة (في السياسة والاقتصاد ....)

٩ – علم الفضاء : ليس المقصود هنا نظريات علم الفلك ولا في تشكل الكون ولافي تشكل القارات ولا في الاكتشافات الفلكية ، ولكن المقصود هنا هو استخدام الصناعات الفضائية (أقمار صناعية بأنواعها) في رصد الظواهر على سطح الأرض من الفضاء وبما تقدمه من بيانات وصور وحقائق تستفيد منها الجغرافية السياسية كغيرها من العلوم والتي يأتي في مقدمتها العلوم الجغرافية ، حيثّ نعدّ الخرائط السياسية والاقتصادية وكلها متخصصة لحل مشكلات بيئية وسياسية واقتصادية بمساعدة تقانة الاستشعار عن بعد بالإضافة لأقمار التجسس والبحث العلمي في المحطة الدولية للمساهمة في تحسين الكثير من الوظائف التي تهمنا جميعا في الخدمات وحل المشكلات التي نواجهها .

تعريف الجغرافية السياسية :

يأتي تعريف الجغرافية السياسية من حيث أهميته في فهم طبيعة هذا العلم ، في مقدمة الموضوعات التي يجب الانتباه إليها لأنها تضع المهتم بهذا العلم على الطريق الصحيحة لمتابعة الموضوعات التي تهتم بها وتدرسها الجغرافية السياسية ولعل في التنوع وحتى التكامل في التعاريف التالية ، ما يضفي ألواناً معرفية وأسساً علمية تزيد في مقدرتنا لفهم هذا العلم ويفتح أفاقاً كبيرة لتطويره وتنميته في اتجاهات متعددة مما يجعله أكثر جذباً وحيوية في تناول الموضوعات التي تشكل المعنى الحقيقي لهذا العلم المتجدد دوماً.

١_تعريف الجغرافية السياسية عند صموئيل فان فالكنبرغ van samuel Valkenberg -جغرافي سياسي وإقليمي، أمريكي من أصل ألماني، أهم أعماله محتوي الجغرافية السياسية مواليد ١٨٩١/٩/١٤_١٩٧٦م، يرى بأن الجغرافية السياسية هي علم يدرس الوحدة السياسية ، أي الدولة ومدى تطورها وتميزها عن الدول الأخرى من وجهة نظر جغرافية .

٢ _ تعريف الجغرافية السياسية عند كريسي Cressey George) - هو جغرافي أمريكي كانت وجهة نظره في الجغرافية السياسية على أنها علم يسعى لتحقيق المبادئ الجغرافية على المشكلات السياسية سواء كانت داخلية ضمن الدولة أم خارجها وأكد على ضرورة التجانس الداخلي في الدولة ، لأن هذا التجانس هو الذي يقلل من المشكلات السياسية ويساعد في حلها

٣_ نورمان بوندس ٢٠٠٦ / ٣ / ٢ – ١٩١٢ / ٢ /٢٣ Norman Pounds

جغرافي إنكليزي قام بتعريف الجغرافية السياسية على أنها العلم الذي يهتم بدراسة الدولة وفلسفتها بهدف توفير الخير والرفاه والحرية لسكانها . يمكن القول هنا أن نورمان بوندس قد أضاف للتعاريف السابقة مهمة جديدة للجغرافية السياسية ،فمن حيث هي علم يدرس الدولة هذا من أبجديات هذا العلم ولكن نضع للدولة هدفاً قيمياً فإن ذلك من الأهمية بمكان . فهذا المفهوم مأخوذ من الفيلسوف اليوناني أفلاطون (347 – 427) Plato ق . م الذي حدد بأن هدف الدولة هو الخير فالإضافة هنا لنورمان مهمة جداً، لأن من مهمات الدولة حماية الأفراد والسكان وضمان حقهم في العيش أولاً بحرية وفي العمل ثانياً وفي حقهم بالتعبير بحرية.

٤ – مودي Moodie. F.A : يرى مودي أن الجغرافية السياسية هي أساس تحليل العلاقات بين المجتمعات والظروف الطبيعية . هنا نجد أن مودي يركز على الجغرافية السياسية في تفسير العلاقات أوالعلاقات بين الدول والمجتمعات ضمن مفهوم المصالح المادية ولكن دون الابتعاد عن الأساس الجغرافي المكون للبيئة التي تعيش فيها تلك المجتمعات والدول ، وهي عبارة عن الأساس لتحليل العلاقات بين الانسان والظروف الطبيعية .

٥ – لويس الكساندر L.Alexander : يرى بالجغرافية السياسية أنها تدرس الأقاليم السياسية وأن هذه الأقاليم موجودة على سطح الأرض كواقع يتم التعامل معه فعلاً، يمكن ذكر عدد من تلك الأقاليم ، مثل جنوب شرق آسيا ، الشرق الأوسط ، وسط أوروبا غرب أوروبا ، شمال افريقيا ، وسط افريقيا ، جنوب افريقيا ، جنوب اسيا ، جنوب غرب اسيا ، شمال أوروبا وهكذا، وكل هذا مرهون أو مرتبط بالظواهر السياسية الموجودة فعلاً في العالم.

٦ – كوهين Cohen. B.S :يتقدم كوهين أكثر من غيره في تعريف الجغرافية السياسية ، من حيث اقترابها من العلاقات الدولية ، فهو يرى أن الجغرافية السياسية أسلوب خاص أو منهج خاص لدراسة العلاقات الدولية . وقد اعتمد بهذا التعريف على ميكافيلي بأن الدولة ليست وحيدة ولا منفردة ، وإنما تنمو مع بقية الدول ، وعلى الحاكم أن يحدد سياسته ورأيه حول مصلحة دولته بالرجوع إلى البيئة القائمة بين الدول .

٧_ ريتشارد هارتشورن١٩٩٢ /١٠/ ٥ – م ١٨٩٩ /١٢/ ١٢ Hartshorne

جغرافي أمريكي (متخصص في فلسفة الجغرافية والجغرافية السياسية) يقول هذا الجغرافي الكبير بأن الجغرافية السياسية هي علم يرتكز على نظام الدولة وأقسامها أو وحداتها الفعالة

ككيان متكامل وعلاقات تلك الوحدات مع بعضها ، ويؤكد بأن هناك مناطق متباينة في طبيعتها الجغرافية في الإقليم السياسي الواحد ، مما يجعل تلك المناطق في حالة تجاذب فيما بينها لما يقوم على أرض كل منها من ثقافة ونشاط اقتصادي واجتماعي متباين وهذا ما يساهم في عملية التجاذب بين تلك المناطق داخل الدولة الواحدة ، أما المناطق المتشابهة بظروفها الطبيعية والمناخية دوماً فتكون في حالة تنافس وتنافر داخل الإقليم السياسي الواحد بسبب تشابهها في الإنتاج، الذي يقود أحياناً إلى تشابه في البنى الاجتماعية عند سكان تلك المناطق .

وأن الدول فيما بينها قد تتشابه أو تتباين في أقاليمها الجغرافية العائدة إلى الحيز السياسي لكل منها . مما يؤدي هذا التشابه أو التنافر إلى قيام علاقات دولية تقوم على الجذب أو على التنافر أوالتنابذ ، ويتابع هارتشورن إن الدول تحمل بطبيعتها بين طياتها اختلافات إقليمية ، وتشابهات إقليمية تشدها إلى بعضها وقد استعمل مصطلحين مهيمنين هما قوة الطرد – Force Centrifugal وقوة الجذب force – Centripetal ، وكان يعتقد أن كلتا القوتين (الجذب والطرد) موجودتان في المدى الجغرافي للكيانات السياسية . وهذا التنافر والتشابه أو التباين بين الأقاليم الجغرافية العائدة إلى الوحدات السياسية دولياً يعد الأساس المتبع في تحليل العلاقات الدولية من خلال دراسة وتحليل الدولة في مجال الجغرافية السياسة .

٨ - **تعريف الدولة عند كارل هاوسهوفر**: يُعد كارل هاوسهوفر أحد الأعلام الجغرافيين المميزين في فهمه للدولة ، ويُعدّ بالفعل الأب الروحي لعلم الجيوبولتيك ، فُقد كان جغرافياً وبالوقت ذاته عسكرياً وهو ما يحتاجه الجيوبولتيك ، ولكننا الآن نتعرف عليه من خلال تعريفه للجغرافية السياسية حيث يرى بأنها علم جغرافي يقوم بدراسة الدولة وفق مجالها الجغرافي ، أي أن الجغرافية تدرس الدولة من حيث نشأتها وتطورها ووظائفها ولكنه يضعها أيضاً في المجال الجغرافي الذي توجد فيه كالإقليم الجغرافي أو المجال أو الإقليم السياسي ، بحيث تُدرس الدولة مع علاقاتها مع الدول المجاورة لها ، أو مع الدول التي يجب أن تتعامل معها بفعل الجوار الجغرافي أو بفعل الوظيفة التي تؤديها الدولة كالموقع الجغرافي والجيوسياسي وخصائص الدولة بالاقتصاد المحلي أو الإقليمي أو الدولي بما تقدمه في الدورة الاقتصادية العالمية ، عموماً يعكس مجال الدولة المستوى الحضاري والاقتصادي والسياسي للدولة ، وكارل هاوسهوفر يستند في رأيه إلى القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة وخصوصاً في القانون الأول الذي يتضمن الدور الحضاري للدولة معبراً عنه من علاقة السكان بالأرض ، أي الإنتاج المادي من سلع وغيرها تلقى رضى سكانها أولاً وتنافس غيرها من السلع المشابهة في الأسواق المحلية والدولية ثانياً.

فالعامل الاقتصادي هو أكثر العوامل المؤثرة في دور الدولة في مجالها ، بالإضافة للسلوك السياسي المتبع ، والذي يتوافق عموماً مع المصالح العامة للدولة سواء كان على حساب الدول الأخرى أو ضمن مفهوم التشاركية والمنفعة المتبادلة مع غيرها من الدول في الإقليم أو خارج الإقليم .

٩- تعريف الجغرافية السياسية وفق رأينا : لقد حاولنا تعريف الجغرافية السياسية بعد دراسة مجمل التعاريف تقريباً ، التي اطلعنا عليها ، فوجدنا أن أياً من التعاريف السابقة لم يقدم الإحاطة اللازمة للتعريف ولذلك قدمنا التعريف الآتي :

الجغرافية السياسية هي علم جغرافي يُعنى باستخلاص الأبعاد السياسية للمحتوى الجغرافي للدولة بما يخدم إنضاج روح الأمة .

وفي هذا التعريف نتصدى للظاهرة السياسية الأولى ، ولا نغفل الاتحادات العالمية ، ولكن نركز على نشأة الدولة وتطورها وتحليل العوامل الجغرافية المؤثرة في قوتها وإظهار الامكانات المتاحة لانطلاقتها وزيادة قوتها لتحقيق سعادة سكانها .

يتضمن هذا التعريف النقاط الآتية:

١- دراسة الدولة والاتحادات الإقليمية والدولية .

٢- دراسة ظروف نشأة الدولة ونموها .

٣- إظهار العوامل الجغرافية ذات البعد السياسي .

٤- بنية الدولة كمظهر حيوي مكون من عناصر طبيعية وبشرية واقتصادية.

٥- أهداف الدولة التي تسعى لتحقيقها .

٦- التركيز على العناصر أو الخصائص المكانية التي يمكن الاستفادة منها في تقوية الدولة.

٧- الاستفادة إلى أقصى ما يُمكن من الأبعاد السياسية للمحتوى الجغرافي للدولة كالموقع والثروات ذات القيمة الاستراتيجية .

٨- الاهتمام بالنشاط السياسي العالمي .

فـي النهايـة نجـد أن للتعـاريف دوراً منهـا فـي فهـم الجغرافيـة السياسـية وتتبـع موضـوعاتها واهتماماتها ، لذلك سنحاول في الفقرة اللاحقة توضيح مجال ومضمون الجغرافية السياسية .

مجال ومضمون الجغرافية السياسية :

إن محاولة رسم مجال الجغرافية السياسية من الناحية النظرية أمر مهم للغاية لأن مجال أي علم من العلوم يحدد لنا قدرة هذا العلم على الحركة والمناورة مع العلـوم الأخـرى الرديفـة أو التـي يعتمد عليها فـي صـياغة مفاهيمـه ومبادئـه وهـي تلامـس المحتـوى العلمـي وقـدرة الاسـتيعاب الأساسية مع العلوم المجاورة وهـي بالوقـت ذاتـه تعطيـه الحيويـة والمصـداقية معـاً عنـد تنـاول موضوعات محلية أو إقليمية أو عالمية .

أما المضمون فهو الحقل العملي الذي تتحرك فيه الجغرافيـة السياسـية ويكـون أيضـا متوافقـاً و متناغمـاً مـع المجـال النظـري لهـذا العلـم ، بـالمفردات أو بالمفـاهيم أو حتـى فـي الموضـوعات المدروسة ، وعليه فقد قمنا بتحديد مجال ومضمون الجغرافية السياسية وفق الآتي :

١- دراسة الدولة كمظهر سياسي من ناحية بنيوية ومن حيث العلاقات مع الدول الأخرى .

٢- دراسة الوحدات الإدارية داخل الدولة ، ونظامهـا السياسـي والاقتصـادي والتراكيـب الإثنيـة والطبقية وما يتعلق بديموغرافيا السكان (النمو والبنى السكانية بأنواعهـا)والتوزيـع الجغرافـي للسكان والموارد وفاعليتها ودورها في سلوك الدولة .

٣- التركيـز علـى العاصـمة فـي الدراسـات السياسـية ، كـون العاصـمة عقـل الدولـة ومصـدر قراراتها ومركز تلقي التغذية الراجعة مـن أقـاليم الدولـة وفعالياتهـا وهـي مركـز ثقـافي وعلمـي واقتصادي ومـالي ، وفيهـا توجـد الـوزارات التـي تعنـي بخدمـة وتوجيـه كـل فعاليـات الدولـة ، بالإضافة لوجود السفارات وممثليات الدول التي تتعامل معها الدولة ، وفيها تُرسم سياسة الدولـة وسلوكها مع الدول الأخرى ومع المؤسسات الدولية .

٤- دراسـة الاتحـادات العالميـة ، الإقليميـة منهـا (جامعـة الـدول العربيـة ، الوحـدة الأفريقيـة ، الاتحـاد الأوروبـي . ..) والدوليـة (الأمـم المتحـدة ومؤسسـاتها الثقافيـة والسـكانية والحقوقيـة والأمنية وغيرها بما فيها مجلس الأمن).

٥- الاهتمام بالموضوعات التاريخية التي أعطت نتاجاً فكرياً يهتم في السياسـة الدوليـة ، أو فـي مسألة نشأة الدول ونموها ونضجها وتفككها وموتهـا مثـل مـؤتمر ويسـتفاليا ١٦٤٨م ، الحـرب

العالمية الأولى ، الأزمة الاقتصادية العالمية في أواخر العشرينات من القرن العشرين ، الثورة البلشفية في عام ١٩١٧م ، نشأة الاتحاد السوفيتي نشأة وتطور الرايخ الثالث بقيادة هتلر ، الحرب العالمية الثانية ، عصبة الأمم في عام ١٩٢٠ م ، نشأة منظمة الأمم المتحدة ، تكّون المعسكرين الغربي والشرقي ، الحرب الباردة تقسيم فلسطين ، قيام الكيان الصهيوني ، الحرب الكورية ، حرب ١٩٥٦م ، نشأة دول عدم الانحياز ، ثورة أذار ، حرب تشرين التحريرية ، الحرب الأهلية اللبنانية ، الحركة التصحيحية ١٩٧٠م ، الثورة الايرانية ، تفكك الاتحاد السوفيتي ، العولمة ، القطبية الأحادية ، أنهيا جدار برلين ، تفكك حلف وارسو ، أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١م ، احتلال أفغانستان والعراق تشكل محور المقاومة ، الحرب الإرهابية على العرب (ليبيا، سورية ، العراق، اليمن . ..)التجربة السورية في الحرب الإرهابية عليها .

كيف تتناول الجغرافية السياسية دراسة الدولة أو الوحدة السياسية الأولى:

من المفيد جداً التعرف على الدولة من وجهة نظر الجغرافية السياسية كونها ترى بها أنها تشكل العماد الأساسي لمعظم دراسات الجغرافية السياسية فهي بالنسبة لهذا العلم كالخلية في علم الحياة الحيوانية أو كالأسرة في الدراسات الاجتماعية ، لذلك من الأهمية بمكان وضع الخطوط الأولى لدراسة الدولة وفق منظور الجغرافية السياسية.

مكونات وأركان الدولة : تتكون الدولة في الخطوط العريضة من الآتي :

أولاً- الأرض أو المساحة : تشكل الأرض البعد المكاني للدولة لأنه من دونها لا توجد دولة ولا يوجد لها مكان في الخريطة السياسية ، حتى دولة الفاتيكان في ايطاليا لها بعد مكاني في أبنيتها وساحاتها ، فما بالك بدول تتراوح مساحاتها بين العشرات أو المئات من الكيلو مترات المربعة مثل الفاتيكان ٠,٤٤ كم^2 ، موناكو ١,٩٥ كم^2، سان مارينو ٦١,٢ كم^2 والبحرين ٧٧٩,٩ كم^2 وبين دول عملاقة تصل مساحتها ل ١٧ مليون كم^2 كروسيا ، مساحة سورية ١٨٥/١٨٠ /كم^2 ومع لواء اسكندرون ١٨٩٨٠٠ كم^2 فالمساحة هي الركن الأولي لوجود الدولة ، وهي تتحدد بالحدود مع الجوار من الدول الأخرى أو في موقعها الفلكي ضمن درجات العرض وخطوط الطول على الخريطة السياسية الدولية .

على هذه المساحة يستقر سكان الدولة ويمارسون أنشطتهم المادية والروحية ، حيث الزراعة والصناعة والتجارة ، وحيث تبنى المدن والعمران بأنواعه وحيث تقام مؤسسات (١٦) الدولة والحكومات وتمارس السياسة وأنظمة الحكم وتنظيم كل العلاقات الداخلية بين مكونات الدولة وسلطاتها المتعددة وبين الدول الأخرى ، كلما زادت مساحة الدولة كان ذلك فيه الخير بالموارد

ومصادر الطاقة وفي تأمين الغذاء والقدرة على الإنتاج الكبير والاستفادة من الإمكانات المتعددة التي تحتويها تلك المساحة والحرية في الحركة وإيجاد المجال الحيوي لكتلة السكان في العمران والبنى التحتية واستعمالات الأراضي وفي الدفاع عن الدولة .

ثانياً - السكان أو القوة الفاعلة في الدولة: من الطبيعي أن يشُكّل السكان الركن الثاني والأهم من أركان الدولة ، لأنهم ، أي السكان ، هم القوة الحيوية في الدولة ، فلا توجد دولة دون سكان ، وإن كانت أعداد السكان في الدول تتباين بين مئات الآلاف إلى مئات الملايين وحتى لأكثر من ألف مليون كالصين والهند (١,٤ ٢٠ مليار، ١,٤٥٠ مليار نسمة)، المهم في الأمر أن السكان أساس الدولة . منهم يبدأ العمل الحيوي المادي (الإنتاج بأشكاله الزراعي والصناعي والتجاري والخدمي) وإليهم ينتهي في التوزيع والاستهلاك والنقل ، والسكان يبنون الدول ويدافعون عنها ويأتون بالأيديولوجيا وبالأنظمة السياسية وهم بالفعل القوة الفاعلة في الدولة .

وتُشكّل الدراسات السكانية محوراً مهماً في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ويُطرح السؤال المهم ، متى يكون السكان عامل قوة في للدولة ومتى يكون عامل ضعف ، وهل يوجد فائض سكاني في الدولة أو عكس ذلك ؟

ثالثاً - السلطة : منذ الاستقرار البشري ، تاريخياً ، وحاجة المجتمعات (أو هنا الجماعات) لإدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية مع غيرها ، كان لا بد من أن ترتقي أشكال الإدارة والتنظيم مستوى الاحتياجات لتلك الجماعات من القيادة والتدبير والتنظيم ، ومع التراكم المعرفي والخبرات ونشأة الامبراطوريات الكبيرة تقدمت الأشكال التنظيمية السياسية لتأخذ مفهوم الدولة والسلطة والنظام والمؤسسات المتكاملة التي تعمل لإنجاز عملها خدمة لمواطنيها وتحقيقاً للأهداف المرسومة ، وعليه فإن السلطة تمثل هذه الأهمية كركن أساسي من أركان الدولة ، وهي تتكون (أي السلطة) من الآتي :

١- الأيديولوجيا أو العقيدة التي تتوحد حولها كل مكونات الدولة ، وهي المؤثرة في سلوك النظام وفي مناهجه التربوية والقيميه وحتى الحقوقية .

٢- طبيعة النظام ، هل هو ملكي ، وأية ملكية ، أو جمهوري وأية جمهورية وهكذا دواليك ، وفي العالم نماذج وأنواع كثيرة من الأنظمة .

٣- مؤسسات السلطة الأساسية والمحددة بالوزارات ، الإنتاجية والخدمية والتعليمية كالزراعة والصناعة والاقتصاد والمال والتجارة الداخلية والتعليم والتربية والخدمات الأخرى كالصحة

والاتصالات والكهرباء ... بالإضافة للوزارات ذات الطابع الأمني والسياسي كالداخلية والدفاع والخارجية ، بالطبع هناك وزارات أو مؤسسات لها طابع التخطيط والعمران والبحث العلمي وعلوم الفضاء والموارد وغيرها.

رابعاً- السيادة : إن هذا الركن يختلف عن الأركان السابقة ، لأنه ركن معنوي أولاً وهو ثمرة تقاطع الأركان الثلاثة السابقة مع بعضها ثانياً ، وبالتالي فالسيادة هي حالة ممارسة السلطة لصلاحياتها من الدستور الداخلي للدولة ومن الإمكانات المتاحة من القانون الدولي ، فهي باختصار حق وواجب تطبيق القانون أو الدستور ، حسب المواد ذات الصلة ، على السكان داخل الدولة وعلى المساحة المحددة للدولة مع جيرانها من الدول المجاورة ، وعلى الموارد السطحية والجوفية في تلك المساحة بالإضافة للمياه الإقليمية وما يحتوي الرصيف القاري من مكامن ذات قيمة ، أو في المجال الجوي وما يرتبط بالدولة من حقوق في باطن الأرض أو في أعالي البحار ، أو في المنظمات الدولية وما يرتبط بها من مؤسسات سياسية واجتماعية وقانونية وتربوية وبيئية وغيرها ضمن أفقين أساسيين في التاريخ وما يحتويه من تراث وثقافه وفي المستقبل وما يحتويه من آفاق وحقوق تهم الدول والشعوب .

ماذا ندرس في الوحدة السياسية الأولى (أي الدولة)؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تدفع بنا لمنهجة منظومة من العناوين الأساسية ، سنعددها أولاً ، ثم نحاول توضيح كل واحدة مع إيراد أمثلة قدر المستطاع عليها ، وهذه العناوين هي :

١- النظام العقائدي في الدولة .

٢- مبررات قيام الدولة .

٣- نمو الدولة إلى حدودها الراهنة (الحدود وتبدلاتها).

٤- الوحدات الإدارية في الدولة .

٥- العوامل الطبيعية ذات الأبعاد السياسية.

٦- الأنشطة الاقتصادية ومدى تحقيق الاكتفاء الذاتي وأثر ذلك في سياسة الدولة .

٧- دراسة خصائص كتلة السكان ذات الأبعاد السياسية .

٨- دراسة العلاقات الخارجية للدولة إقليمي و دولياً.

٩- تحليل قوة الدولة .

موضوعات الجغرافية السياسية في دراسة الدولة:

بما أن مجال اهتمام الجغرافي السياسي، اولاً وقبل كل شيء دراسة الدولة لذلك سنتعرف على أهم العناوين التي يوليها الجغرافي السياسي أهمية كبيرة في دراسته عن الدولة وهي:

١_ مبررات قيام الدولة: وهذا الموضوع مهم جداً لأنه يعطي للقارئ أو المحلل أو الطالب فكرة أساسية في أسباب نشأة الدولة أولاً وفي إمكانات المحافظة عليها ثانياً، وإذا كان المبرر في قيام الدولة يتمحور حول التاريخ والثقافة والمحتوى الأنتروبيولوجي، كما هو الحال في مصر والمانيا...فإن القدرة الذاتية على الاستمرار تكون قوية ومتجددة إلا في حال وجود ضغوط خارجية خارج نطاق التحمل، أما اذا كانت الدولة ناتجة من معاهدات دولية وفرض حقائق بالقوة، كاتفاقية سايكس بيكو، فإنه لابد من وجود عوامل داخلية قوية تاريخية وثقافية تحافظ على الدولة أو تدفع بها لضم دول مجاورة أو أقاليم مجاورة اعتماداً على حقائق تاريخية وأنتروبيولوجية كالحالة السورية أو العراقية.

٢_ النظام العقائدي في الوحدة السياسية (الدولة): تتباين الأنظمة العقائدية في الدول بتباين الدول ذاتها، من حيث الإرث السياسي والثقافي والعقدي والمستوى الحضاري للشعب داخل الدولة، في التجديد أو المحافظة على النمط الأيديولوجي المتبع ودرجة فاعليته في النظام السياسي القائم، لذلك نجد هذا الاختلاف الكبير بين الدول، فلا نكاد نجد دولة تشبه الأخرى كاملاً، أي التطابق فهناك خصوصية عقدية تؤثر في النظم العقائدية للدول، وقد تستمد أحياناً، خصائص النظام العقائدي في الدولة من مبررات قيامها.

فنجد دولاً ملكية بأنماط مختلفة شمولية ، برلمانية، وغيرها، ونجد دولاً جمهورية، شمولية، ورئاسية، وبرلمانية وغيرها، وكذلك بقية الأنواع الأخرى كالإمبراطورية والسلطانية والأميرية والديمقراطية وغيرها.

تؤكد الجغرافية السياسية على التعرف على النظام العقائدي في الدولة لأنه يُقدم إمكانات جيدة في الدراسات اللاحقة للدولة، في الإنتاج، التوزيع، والإدارة، والعدالة الاجتماعية والتخطيط والرؤى المستقبلية للدولة.

٣_ نمو الدولة إلى حدودها الراهنة: إن دراسة نشأة الدولة في ظروفها التاريخية وفي تفسير وفهم مبررات قيامها، ثم في رصد التغيرات الكبيرة التي اصابت الدولة منذ ولادتها إلى نموها

واتساعها، أو قد يكون في العكس في تراجعها وتفككها وانقسامها إلى دول أو انضمام أقاليم ووحدات إدارية أو سياسية مجاورة لها أو حتى دول اخرى، يُقدم بالفعل مع قراءة الواقع الحالي للدولة، إمكانات وضع التوقعات والتوجهات المستقبلية للدولة .

فقد تولد الدولة صغيرة، ولكن عقيدتها وقياداتها قد تدفع بها للتوسع والامتداد، أو قد تكون على العكس تماماً، فقد تولد الدولة صغيرة أو كبيرة، ولكن تحمل في ذاتها عوامل وأسباب تفككها وزوالها، كما حصل مع الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا، أو كما حصل مع الدويلات الألمانية المتنابذة، ولكن استطاع بيسمارك أن يوحدها، ولعل في بريطانيا الآن ما يوجد من عوامل تشظية (تفتت) للدولة ذاتها كما في اسبانيا، وجورجيا وأوكرانيا وليست تركيا بعيدة عن ذلك.

٤_ الوحدات الإدارية المكونة للدولة: تشكل الوحدات الإدارية للدولة البنية الهيكلية الإدارية للدولة أولاً، ولنشاطاتها ولوظائفها ثانياً، وتُقسم الدولة بالعادة إلى اقسام إدارية ذات بعد مكاني (جغرافي) يتوافق مع تراثها واحياناً مع خصائصها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن معتمدة على أسس في التقسيم، طبيعياً كان أم اجتماعياً، مع الأخذ بالحسبان الخصائص الاقتصادية كما ذكرنا، في سورية على سبيل المثال تم تقسيم الدولة إلى محافظات (١٤ محافظة مع إضافة لواء اسكندرونة سياسياً وتاريخياً) كل محافظة تتوسطها ، لا نقصد الوسط الجغرافي بل الأهمية في السكان و الاقتصاد وغير ذلك، مدينة أساسية كبيرة وقد تكون الأكبر كنقطة مركزية، ثم تُقسم المحافظة إلى مناطق وتُقسم المناطق إلى نواحي، وتتكون النواحي من بلدات وقرى ومزارع، في دول أخرى كالدول الكونفدرالية، تتكون الدولة من دول صغيرة ذات حكم ذاتي، أو أقاليم أو حتى مناطق ذات حكم ذاتي كما في الاتحاد الروسي.

أو تُقسم الدولة إلى ولايات كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك في الهند.

في الدول الصغيرة قد يُكتفى بمسميات المدن، كما في البحرين والكويت وقطر.

في عُمان تُقسم الدولة إلى محافظات ثم إلى ولايات، وهكذا نجد أن التقسيم الإداري للدول يختلف هو الآخر من دولة لأخرى، ولكن الغرض واحد، وهو حسن إدارة أقاليم ومناطق الدولة في مواردها وضبط إيقاع مكوناتها وعلاقاتها مع بعضها البعض للمحافظة على سلامة الدولة وتحسين أدائها.

٥_ العوامل الطبيعية ذات الأبعاد السياسية:

تحت هذا العنوان الكبير يقوم الجغرافي السياسي بدراسة الآتي:

أ_ الموقع الجغرافي للدولة: إن للموقع الجغرافي عموماً، وللأبعاد التفصيلية للموقع خصوصاً، أهمية كبيرة في سلوك الدولة وفي تحالفاتها وفي تعرضها للمخاطر، أو استخدامه (أي الموقع) كعامل قوة للدولة في كثير من القضايا الاقتصادية والجيوسياسية، واحياناً المصيرية كما حصل في سورية، وكما يمكن أن يستخدم في مصر وسنغافورة وتركيا، أي الدول التي تمتلك موقعاً مميزاً.

للمواقع أنواع نسردها باختصار شديد:

١- الموقع الفلكي بالنسبة للإحداثيات الجغرافية، أي خطوط الطول ودوائر العرض على الخريطة السياسية العالمية.
٢- **الموقع الجغرافي**، أي من يجاور الدولة المعنية من الدول الملاصقة لحدودها،

سورية: يحدها من الشمال تركيا، ومن الجنوب الأردن وفلسطين، ومن الغرب البحر المتوسط ولبنان، ومن الشرق العراق.

٣- الموقع الاقتصادي يُقاس من خلال موقع الدولة من خطوط التجارة الدولية، أو من الموارد الاقتصادية الاستراتيجية، كالنفط

والغاز والحديد والمعادن الثمينة والمعادن المشعة، وكذلك المضائق الاستراتيجية الاقتصادية.

٤- الموقع الجيوبولتيكي، كالإشراف على الأقنية المائية الاستراتيجية والمضائق الاستراتيجية، أو بين دول ذات أهمية استراتيجية.
٥- **الموقع الحضاري**، وهو الذي يمتلك آثار تاريخية ذات قيمة سياحية عالمية، ثقافية وتاريخية.

ب_ التضاريس: يُقصد بالتضاريس فقط السلاسل الجبلية الكبيرة أو الجبال العالية، التي تحقق للدول قيمة مضاعفة في المراقبة وإقامة منصات الدفاع عن أراضي الدولة، أو التي تحتوي على موارد مياه كبيرة أو ثروات معدنية وشبه معدنية ذات قيمة استراتيجية، أو تنوع حيوي مهم، أو إمكانات إقامة مراكز ابحاث وتجارب علمية وتقنية مهمة للدولة، كجبل الشيخ والسلسلة الساحلية، وجبال لبنان، والسلسلة التدمرية، أو جبل عبد العزيز في الجزيرة السورية.

ج_ التنوع المناخي: حيث يُقدّم للدولة إمكانات الزراعة المتكاملة، لإن المزروعات كلها مرتبطة بخصائص مناخية، في الحرارة والرطوبة تختلف حسب نوع المحصول، فالتنوع هنا يساعد في التكامل الزراعي وفي الأمن الغذائي الذي يشكل أحد أهم عناصر القوة في الدولة.

د_ مصادر المياه: مما لا شك فيه أن موارد المياه هي من أهم عوامل و عناصر القوة في أية دولة من الدول، لأن الماء هو أساس الأمن الغذائي وهو أحد العوامل في المساعدة في التحضر، والتوسع الحضري، ومن يمتلك المياه يمتلك أوراق سياسية قوية.

وقد تكون حروب المستقبل حروباً على المياه، فلا زراعة ولا صناعة ولا خدمات دون وجود المياه وبالقدر الكافي.

ه_ السهول الإنتاجية: يُقصد بالسهول الإنتاجية هنا، الأراضي الواسعة ذات الترب الخصبة الصالحة للزراعات الواسعة والاستراتيجية منها، كالقمح والأرز والذرة والقطن وغيرها، كما في السهول الساحلية الصالحة لكل أنواع الزراعات الحقلية والأشجار المثمرة وكذلك السهول التي كونتها الأنهار الكبرى، كالنيل والفرات ودجلة واليانغتسي وهوانغ هو في الصين ، وحتى غوطة دمشق التي كونها مع شقيقه النهر الأعوج.

و_ الموارد الاقتصادية ذات الأبعاد السياسية: نقصد في هذه الفقرة فقط الموارد الكبيرة التي لها دور في السياسة الدولية والعلاقات الدولية كالنفط والغاز والفوسفات والمعادن الثمينة والمشعة، والتي تدخل في الصناعات الدقيقة والاستراتيجية كرمال السيلكون المميزة، لأن هذه الموارد أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات وفي إنتاج ربح مادي أو قيمة مضاعفة للدولة تمكنها من توجيه تلك الطاقات لتحقيق أهداف كبيرة للدولة في التنمية أو في التدخل في السياسة الدولية، ويكون لها اسم وفاعلية في العلاقات الدولية.

٦_ الأنشطة الاقتصادية ومدى تحقيق الاكتفاء الذاتي منها وأثر ذلك في سياسة الدولة:

إن الأنشطة الاقتصادية الأساسية متمحورة حول الزراعة والصناعة والخدمات الاقتصادية المرتبطة بها مباشرة، تعد عامل قوة للدولة وخاصة في مدى الاكتفاء الذاتي، المتعلقة بتأمين الغذاء والسلع الاستهلاكية الأولية الفردية والجماعية غلى حد سواء، وكذلك الأدوات والمعدات وحتى المعامل المنتجة لتلك السلع والأدوات مما يتيح للدولة إمكانية الحرية في اتخاذ القرارات السياسية السيادية، والدول القوية هي الدول القادرة على إنتاج تلك السلع والأدوات بما يلبي احتياجاتها أولاً ويزيد كذلك فتدفعه إلى الأسواق العالمية فتدّر عليها أرباحاً كبيرة.

٧_دراسة خصائص كتلة السكان ذات الأبعاد السياسية:

تُدرس كتلة السكان وفق الآتي:

أ - **معدل النمو السكاني** ومقارنته مع معدل النمو الاقتصادي وهذا معيار مهم جداً عند كل شعوب ودول العالم، فمعدل النمو السكاني هو حصيلة تطبيق القانون التالي البسيط:

الولادات-- الوفيات + صافي الهجرة

معدل النمو السكاني= ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ × ١٠٠٠ أو ١٠٠

عدد السكان

أما معدل النمو الاقتصادي فيحسب كالآتي:

قيمة الاقتصاد للسنة الأخيرة-- قيمة الاقتصاد في السنة التي قبلها

_____ = % بالمئة

قيمة الاقتصاد في السنة التي قبلها

مثل : ٢٠٢٠-- ٢٠١٩ = %

_____

٢٠١٩

إذا كان معدل النمو الاقتصادي أعلى من معدل النمو السكاني فهذا يعني أن الدولة لا تعاني لا من مشملة سكانية ولا من مشكلة اقتصادي (بغض النظر عن العدالة الاجتماعية في توزيع الناتج وإيجاد فرص العمل). ولكن إذا كان معدل النمو السكاني أكبر من معدل النمو الاقتصادي فالدولة تعاني من مشكلتين سكانية واقتصادية بالوقت ذاته. لأن تراجع معدل النمو الاقتصادي يعني زيادة التضخم ووجود كتلة كبيرة من قوة العمل الشابة التي لا تجد لها فرص عمل مناسبة وبالتالي تدخل الدولة في عدم الاستقرار الاجتماعي وبعده السياسي.

ب - التوزيع الإقليمي للسكان: إن الحالة الطبيعية المثلى لتوزع واستقرار السكان في الدولة يتوافق مع وجود السكان في كل المناطق التابعة للدولة، أي أن يقوم السكان بالاستيطان

والإعمار والعمل في كل جغرافية الدولة، وهذه الحالة تختلف من دولة لأخرى، فالدول الصغيرة قادرة منطقياً على شغل مساحتها بالاستقرار البشري وبالعمل واستثمار الموارد الموجودة، أما الدول الكبيرة فالأمر بها يختلف لإنها تحتوي على مناخات مختلفة وظروف مكانية متنوعة بعضها غير صالح للاستقرار كالصحارى الحارة والباردة(مصر، الجزائر، السعودية، روسيا، كندا)، أو الجبال العالية كهيمالايا والباميز وجبال روكي والأنديز وجبال اليونان والألب وغيرها الكثير.

وبالتالي فإن توزيع السكان واستقرارهم يخرج عن إرادة الدول، ولكن لهذا في كل الأحوال دور واضح في أمن الدول والقدرة على الاستفادة من الثروات السطحية والباطنية على حد سواء، مثلا في مصر ٩٦% من المساحة غير مستثمرة في ليبيا نحو ٩٠% غير مستثمر في الجزائر نحو ٨٥% وهكذا في روسيا وكندا ومنغوليا وكازاخستان...

ج - دراسة القوى البشرية في الدولة: يشكل السكان القوة الحيوية المتجددة في الدولة، فمنهم قوة العمل الزراعية والصناعية والخدمية، ومنهم قوة الدفاع عن الدولة، ولذلك تولي الدولة أهمية كبيرة للبنى العمرية للسكان ومدى فتوة المجتمع والقدرة على التزايد والتعويض الحيوي من الموت الطبيعي، أو الاستثنائي كالحروب، فكلما زادت في هرم السكان أحجام هذه الفئات الشابة أو المنتجة ما بين ١٥- ٦٤ سنة، كانت الدولة في حالة من الراحة من جهة والدفاع من جهة ثانية.

بعض الدول النامية يشكل الأطفال نحو ٥٠% من السكان، فهم حالة عالة على قوة العمل.

وفي بعض الدول المتقدمة كاليابان وروسيا وألمانيا يشكل كبار السن أغلبية السكان وبالتالي ستعاني هذه الدول من التراجع السكاني وما يتبع ذلك من قضايا أخرى مرتبطة بها اجتماعية نفسية وحتى اقتصادية وأحياناً دفاعية وأمنية، لذلك فالدراسات السكانية تحتل تلك الأهمية في كل الدراسات الجغرافية وخصوصاً في الجغرافية السياسية، لإن قضايا السكان مفردة متميزة من مفردات الدراسة في هذا المجال.

ء- التعرف على البنية الاقتصادية للسكان وتحديد الفئات العاملة والمعالة في المجتمع :

في التعرف على البنية الاقتصادية للسكان يتم تقسيم السكان حسب مجالات عملهم الاقتصادي أو الخدمي ، كنسبة العاملين من قوة العمل في الزراعة وكذلك في الصناعة وأيضاً في الخدمات ، وهذا بدوره يعكس مباشرة مستوى تقدم الدولة وتوازنها وقدرتها على التطور والازدهار ، أي أن من أهم عوامل القوة في الدولة وجود توازن وتناسب في توزيع قوة العمل في المجالات الإنتاجية والخدمية ، فإذا كانت الدولة متقدمة فمن الطبيعي أن تكون نسبة العاملين في الإنتاج قليلة وتكون بالمقابل نسبة العاملين في الخدمات كبيرة وذلك الاعتماد التقانة والتقدم العلمي في العمليات الإنتاجية ، في حين أنه يجب أن يكون كذلك في الدول النامية ، حيث من الواجب أو لنقل من الأفضل أن تكون قوة العمل موزعة بنسب عالية بين الزراعة والصناعة (أي الإنتاج) وأن تكون منخفضة في الخدمات ، ولكن ليس في الخدمات الإنتاجية التي تخدم عمليات الإنتاج ، ويجب أن تستُوعب قوة العمل في عمليات الإنتاج حتى تنخفض البطالة ونسبة الإعالة (أي ما يعيل به العامل المنتج أفراداً من عائلته لا يعملون بسبب صغر سنهم أو كبر سنهم وهي قليلة) .

إذن الدول القوية تهتم بنسب توزيع قوة العمل على المجالات الإنتاجية والخدمية بما يتوافق ومستواها الحضاري بينما في الدول الضعيفة تترك هذه القضايا عشوائياً دون تدخل ورعاية .

ه- توجيه الدولة نحو تنمية الخدمات لتقوية بنية الدولة:

تُعد الخدمات أحد أهم معايير قوة الدولة وأهدافها أيضاً ، لأنها تعكس مدى تطور الدولة وتحضرها والاقتراب من أهدافها الكبرى في تأمين التعليم الجيد المتنوع والمتكامل وفي الخدمات الصحية التي ترعى صحة الفرد والمجتمع والأم والطفل ، بكل التخصصات وبما تمتلك من تناسب بين عدد السكان وعدد الأطباء والمستشفيات وعدد الأسرة والتخصصات الطبية والصيدلانية والهندسة الطبية وطب الوقاية ، كذلك في إنتاج الكهرباء وإيصالها للسكان في كل الأماكن وفي كل الأوقات والأمر كذلك للمياه بشقيها العذب والصرف الصحي ، والنظافة والمحافظة على سلامة البيئة ، وفي الثقافة وما تحتويه من أبعاد متعددة في النشر والتأليف والترجمة والجرائد والمجلات العامة والمتخصصة والاتصالات بأنواعها .

و- إظهار التخصصات القادرة ذات الأهمية الاستراتيجية :

إن هذا المعيار دقيق جداً له علاقة بالتخصصات القادة في الدولة أو على الصعيد العالمي ، كالصناعات القائدة للاقتصاد الوطني في وسائل النقل والدفاع وعمليات الإنتاج الرئيسة في

الزراعة والصناعة واقتصاد المعلومات والإدارة والقضايا السيبرانية وإنتاج الطاقة البديلة والنووية وغيرها والتي تتجلى أحياناً في مراكز الأبحاث المتخصصة وفي الجامعات والهيئات العلمية النادرة ، كالطاقة الذرية والنانو والخلايا الجذعية والهندسة الوراثية وغير ذلك .

ز- دراسة التكوين القومي في الدولة كعامل ضعف أو عامل قوة :

من القضايا الملفتة للانتباه والحساسة لدرجة كبيرة ، هي قضية التركيب الإثني أو القومي للدولة، أية دولة، حيث من النادر أن نجد دولة مكونة من قومية واحدة، في بعض الدول تُطرح قضية التركيب القبائلي وحتى العشائري للدولة، كما في معظم الدول الأفريقية الوسطى والجنوبية، وكذلك في أمريكا الجنوبية، المهم، إذا كانت مكونة من قوميات متعددة وتعيش في حالة سلام وأمن واستقرار وحياة جيدة وإنتاج جيد واقتصاد متكامل فإن التنوع القومي يشكل قيمة مضافة قوية للدولة في التنوع والتكامل ثقافياً ومادياً، ولكن اذا كانت الدولة تعيش حالة عدم استقرار، أو فُرضت عليها الحروب للتدخلات الخارجية، فإن التنوع القومي يصبح عامل ضعف وتنافر وتنابذ، وقد يكون هذا التنوع القومي أحد المجالات المؤثرة التي تتدخل فيها الدول الكبرى الظالمة (الإمبريالية) في بنية وتركيب وسيادة واستقرار الدولة تحت عناوين حقوق الأقليات والإثنيات وحقوق الإنسان وتداول السلطة وإقامة أقاليم ذات حكم ذاتي واحياناً دول داخل الدولة الواحدة تحت تلك العناوين فالتركيب العرفي والطبقي والاجتماعي يتحول في مثل هذه الحالات إلى قوى داخلية ضاغطة على الدولة وعلى تماسكها وسلامتها والمحافظة على وجودها احياناً.

٨ - العلاقات الخارجية للدولة إقليمياً ودولياً:

يُعد هذا العنوان من العناوين التي تدخل في المجالين السياسي والعلاقات الدولية، لإن العلاقات الخارجية للدولة تعكس إلى درجة كبيرة قوة الدولة ومدى حضورها الإقليمي والعالمي، ومدى انخراطها في القضايا الدولية، السياسية والاقتصادية والبيئية والاستراتيجية، ومدى قدرتها بقواها الداخلية أو بتحالفاتها على إثبات نفسها كقوة فاعلة، تنقسم العلاقات الخارجية للدول إلى الآتي:

أ - العلاقات الدبلوماسية: مع كم من الدول لها قنصليات وسفارات موزعة على القارات..

ب - العلاقات الاقتصادية: كم من القيمة الاقتصادية لمنتجاتها الزراعية والصناعية ضمن الدورة الاقتصادية العالمية.

ج - العلاقات السياسية: مع الدول الأخرى وسياسة المحاور وتوازن القوى في الحرب والسلم.

د - العلاقات الدولية: ضمن مؤسسات المنظمة الدولية السياسية والخدمية (اليونسكو، الفاو، العدل الدولية، منع انتشار الأسلحة ذات التدمير الشامل...وقضايا أخرى متعلقة بحقوق الإنسان وسلامة البيئة).

على العموم الدول الصغيرة وحتى المتوسطة منها تحاول قدر المستطاع أن توافق بين حضورها الدولي وبين قدراتها وإمكاناتها المادية ومع مصالحها المتوافقة مع تلك الإمكانات.

أما الدول الكبيرة فمن مصلحتها ، بل هي تجني أرباحاً وعقوداً استراتيجية، للوجود في كل الميادين السياسية والاقتصادية والدولية، وحتى في قضايا لا تهمها أحياناً، ولكن من طبيعة الدول الكبرى غرس أنوفها فيما لا يعنيها.

٩ - تحليل قوة الدولة:

١- قوة الدولة في اقتصادها .

٢- قوة الدولة في عسكرتها ، حيث توجه الدول عوامل قوتها المادية والروحية لتحقيق أهدافها المحلية والإقليمية والدولية .

٣- قوة الدولة في حيادها عند وجود المعسكرات والتحالفات .

٤- قوة الدولة في سكانها .

٥- قوة الدولة في ضعفها . فقد تصبح مكاناً لحل المعضلات الدولية .

٦- قوة الدولة في عدالتها، في الدساتير والتطبيق وهو الشكل النموذجي لقوة الدولة .

أهداف الجغرافية السياسية :

١- التعرف على البنية الجغرافية للدولة والإمكانات السياسية التي يمكن أن تقدمها للحكومة أو لصانع القرار بما يزيد من العلاقات الداخلية ضمن الدولة .

٢- تقدير حجم ووزن العاصمة في القرار السياسي داخل الدولة وخارجها .

٣- إظهار إمكانات الدولة في وسطها الجغرافي الإقليمي والعمل على تقويتها .

٤- حل المشكلات التي تظهر بين الدولة والدول المجاورة بالاعتماد على التاريخ والخرائط والإمكانات .

٥- تقديم العون بالمنهج العلمي وبالمادة العلمية لصانعي القرار السياسي في الدولة من أجل زيادة فعاليتها وحضورها الدولي .

٦- تربية الأجيال تربية تكسبهم الخبرة الضرورية كمواطنين يُسهمون في بناء الدولة .

الحدود والتخوم

التخم : حدٌ فاصل من الأراضي بين امبراطوريتين كبيرتين يُغطي مسافة حسب الطبيعة الجغرافية ولكن أساسها عدم رؤية مراكز المراقبة من الجند بعضهم البعض .

أنواع التخوم :

لقد تطور مفهوم التخوم عبر التاريخ وتغير محتواه ولكن بقي مفهوم الفصل بين قوتين هو الأساس في معنى التخم وفي مبررات وجوده ، وعليه يُمكن ذكر الأنواع الآتية للتخوم :

١ – مناطق عازلة بين الدول .

٢ – مناطق عازلة بين معسكرين .

٣ – دول عازلة بين قوى كبيرة (سويسرا ، نيبال ، بوتان ، منغوليا).

٤ – مناطق محايدة (بين الكويت والسعودية ، بين العراق والسعودية ...).

الحدود السياسية :

تُشكل الحدود السياسية بين الدول الآن الحالة الأكثر انتشاراً على الصعيد العالمي وهي التي تبين الفواصل بين الدول وكيف تظهر على الخريطة السياسية الدولية بحيث يندر وجود دول في العالم لا يوجد لها حدود مع غيرها من الدول إلا في الجزر المحيطية البعيدة .

أسباب نشأة الحدود :

١- دخول الاستعمار إلى منطقة من المناطق مما يؤدي لنشأة دول جديدة.
٢- خروج الاستعمار من المناطق التي احتلها سابقاً.

٣- زيادة كتلة السكان مع وجود تنوع إثني وثقافي .
٤- اكتشاف موارد معدنية وشبه معدنية ومصادر طاقة بكميات كبيرة أو ذات قيمة اقتصادية كبيرة .
٥- توقيع المعاهدات وزيادة الوعي القومي .
٦- الحروب الكبرى، العالمية أو الإقليمية.
٧- التقدم التقني الذي يساعد في ترسيم الحدود بدقة متناهية ودون متاعب تُذكر.

المعايير المتبعة لترسيم الحدود بين الدول :

١- معايير أنتروبيولوجية : تتعلق بالاختلافات الثقافية واللغوية بين الشعوب والجماعات السكانية.
٢- معايير اقتصادية : حيث يؤخذ الموقع الاقتصادي والجغرافي وكمية الموارد الاقتصادية الزراعية والمعدنية والطاقوية ذات القيمة الاستراتيجية للدول الاستعمارية.
٣- معايير استرتيجية لها علاقة بتوازن القوى بين الدول العظمى المهيمنة في المناطق المحددة.

وظائف الحدود ومهامها:

١- حماية الدولة كشخصية اعتبارية وسياسية وقانونية .
٢- حماية الموارد الاقتصادية .
٣- مساعدة الدولة في تطبيق قوانينها.
٤- تنظيم العلاقة بين الدولة والدول المجاورة بكل أشكالها.
٥- تنظيم الانتقال والتبادل على مستوى الأفراد والمنتجات والسلع.

تصنيف الحدود وأنواعها :

أولاً التصنيف القانوني:

١- حدود معترف بها .
٢- حدود متنازع عليها .
٣- حدود افتراضية متوقع أن تكون مصدراً للحروب مثل القطب الشمالي وفي المناطق البعيدة عن السكن .

ثانياً- التصنيف التكويني أو الزمني :

١- حدود سابقة للتعمير ، بين كندا والولايات المتحدة.
٢- حدود تالية (بعد) للتعمير ، بين الهند وباكستان .
٣- حدود مفروضة ، بين الاقطار العربية وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

أنواع الحدود :

أولاً – الحدود الطبيعية :

١- الحدود التاريخية (التخوم) .

٢- الحدود الجبلية . (جبال هيمالايا ، الأنديز ...)
٣- الحدود النهرية . شط العرب ، الدانوب ، ريوغراند ، السنغال ، بيلكو مايو بين الأرجنتين وباراغواي ، الأورانج بين < أفريقيا وناميبيا .
٤- حدود البحيرات . البحيرات الخمس بين كندا والولايات المتحدة، بحيرة فكتوريا بين أوغندا وتنزانيا وكينيا ...
٥- المستنقعات والغابات . بين الصين وفيتنام ، بين دول حوض الأمازون ، بين دول حوض الكونغو ، بين روسيا وبولنا (كالينين) .
٦- الحدود الصحراء . في أفريقيا والدول العربية .
٧- الحدود الجوية .
٨- حدود باطن الأرض .
٩- الحدود البحرية .

ثانياً – الحدود البشرية :

١- التاريخية كالتخوم.
٢- الحدود العقائدية .
٣- حدود الاستيطان : كثيفة (الهند وباكستان) ، متوسطة (سورية والأردن) نادرة (بين الدول العربية في أفريقيا).
٤- حدود السلالات. (أفريقيا ، القوقازية).

٥- حدود القوة : سايكس بيكو بين الدول العربية ، بين سورية وتركيا ، بين الدول الأوروبية.

٦- الواقع الصهيوني ٤٧-١٩٦٧م (فلسطين).

٧- حدود كشمير .

ثالثاً – الحدود الهندسية :

١- خطوط الطول ودوائر العرض ، خط طول ٢٥ شرقاً بين مصر وليبيا ، دائرة عرض ٢٢ بين مصر والسودان ، بين كندا والولايات المتحدة دائرة عرض ٤٩ .

٢- الخطوط المستقيمة ، حيث يُقام بين نقطتين مختلف عليهما ، والمسافة متعرجة ، خط مستقيم يصل بين النقطتين فتصبح الحدود الجديدة هي الخط المستقيم .

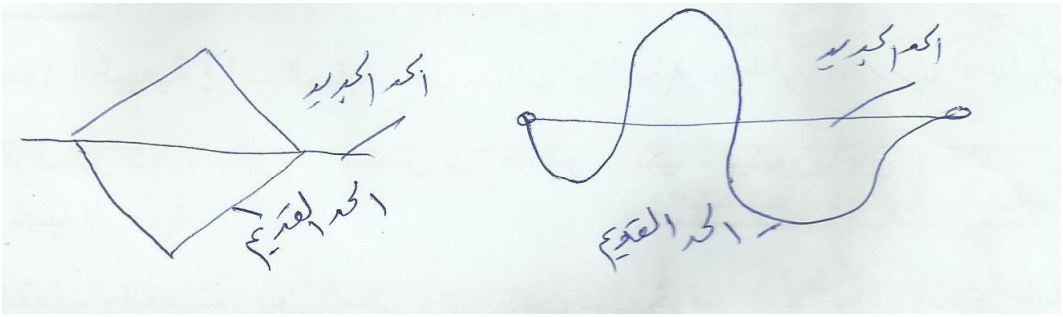

رابعاً – الحدود البحرية:

تُعد الحدود البحرية أكثر أنواع الحدود إثارة للجدل والخلافات بين الدول لما للبحار من أهمية كبيرة في حياة الشعوب وحضارات الأمم، ولذلك يصعب أن نجد بحراً أو خليجاً أو مضيقاً أو حتى محيطاً إلا وكان مصدر خلاف بين طرفين أو أكثر، وقد يزداد الخلاف ليصبح موضع تنافس على السيطرة أو حتى الحرب المباشرة، والأمثلة كثيرة على ذلك ولكن لسنا بصدد هذا النوع من الدراسة.

لقد جاءت فكرة الحدود البحرية أو ما يُعرف الآن بالمياه الإقليمية، وهي أحد أنواع الحدود البحرية، ولكنها الأكثر شهرة فيها من محامٍ هولندي (جروتيوس) في عام ١٦٠٨م، عندما قال: «يحق لكل دولة أن تسيطر على شريط مائي مقابل سواحلها». وبقيت الفكرة ضبابية حتى عام ١٧٠٣م عندما حددها الهولنديون بثلاثة أميال بحرية، وكانت في تلك الفترة كافية لضمان أمن سواحل الدول من المعتدين، حيث لم تكن مدفعية السفن الحربية قادرة على الوصول إلى هذه المسافة، وبالتالي فحدود المياه الإقليمية تلك (٣ أميال) كانت كافية لضمان سلامة المدن الساحلية والموارد الاقتصادية الموجودة في السواحل.

يبقى السؤال المهم هنا، لماذا تسعى الدول البحرية لتحديد مياهها الإقليمية؟

تسعى الدول لتحديد السيادة السياسية على جزء من المياه المقابلة لشواطئها للأسباب الآتية:

١ – وجود الموارد الحيوية في المياه البحرية من حيوانية ونباتية على حد سواء. ولهذه أهمية كبيرة في تأمين الغذاء الجيد وفرص العمل ومصدر رزق دائم للسكان.

٢ – وجود مصادر طاقة ومعادن كثيرة على الرصيف القاري تُسهم في تأمين المواد الأولية لكثير من الفعاليات الاقتصادية (الصناعية بالدرجة الأولى) وكذلك وجود أكثر من نصف الاحتياطي العالمي من النفط والغاز على الرصيف القاري، وليس جديداً القول بأن هذا العصر هو عصر الطاقة المحركة لكل مناحي الحياة البشرية الاقتصادية والاجتماعية ويأتي النفط والغاز في مقدمة مصادر الطاقة التقليدية.

٣ – تنامي حركة التجارة العالمية وظهور خطوط التجارة الدولية البحرية التي تتقدم على كل وسائل النقل الأخرى كونها الأرخص والأكبر. إن تحديد الحدود البحرية يسمح للدول حماية مصالحها التجارية ويزيد من ضمان سلامة شواطئها ونظافة مياهها والوقاية من الأمراض السارية ومصدر من مصادر الدخل.

٤ – حماية السواحل والمدن والمراكز العمرانية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية التي تخص الدولة من أي اعتداء أو خطر يتهددها، لأن الحدود البحرية ذات مستويات متعددة في درجة السيطرة والسيادة وهذا ما يسمح للدول في ممارسة حقها في حماية ترابها ومياهها ومواردها وسكانها. باختصار الحدود البحرية شكل من أشكال السيادة الوطنية التي تهم كل الدول البحرية.

٥ – غدت الحدود البحرية أحد أشكال التعبير عن قوة الدول في التنافس العسكري والاقتصادي والعلمي والأمني فيما بينها. لا بل يشكل البحر بالنسبة لبعض الدول كالولايات المتحدة أحد أكثر أذرع السيطرة والهيمنة على العالم وتهديد سلامة الدول وأمنها وحتى وجودها، وبالتالي فهو بالنسبة للولايات المتحدة المعبّر الحقيقي عن الجيوبوليتيك الأمريكي.

اتجاهات تحديد مسافات الحدود البحرية في العالم:

يوجد اتجاهان عالميان للسعي نحو تحديد مسافات الحدود البحرية وهما:

١ – اتجاه يسعى نحو جعل الحدود البحرية طويلة وبعيدة عن الشواطئ الخاصة بالدولة قدر المستطاع وبالوقت نفسه تكون عميقة أيضاً بغض النظر عن طبيعة الرصيف القاري المعني، وهذا الاتجاه تمثله الدول النامية بمستوياتها الضعيفة، وحتى القادرة على مراقبة شواطئها،

وذلك لضمان حماية مصالحها بالقانون الدولي وبالأعراف الدولية التي تركز على السيادة الوطنية.

٢ – اتجاه يسعى لأن تكون الحدود البحرية قصيرة وليست بعيدة كثيراً عن شواطئ الدول، ويُمثّل هذا الاتجاه الدول القوية الممتلكة للأساطيل العسكرية أو للسفن والمعدات التقنية المتقدمة التي تمكنها من استثمار موارد الدول في مياهها الإقليمية. لأن الدول الضعيفة لن تذهب إلى شواطئ الدول القوية ولن تتمكن من امتلاك الأساطيل والسفن الاقتصادية لاستثمار معادن ومصادر الطاقة في الأرصفة القارية لدول أخرى أو في صيد الموارد الحيوية الحيوانية والنباتية التي تخص غيرها.

من الوهلة الأولى، يظهر أنه يوجد تناقض بين المسعيين، الدول القوية لا تريد مسافات بعيدة في تحديد السيادة الوطنية على المياه في حين تسعى الدول الفقيرة والفقيرة لتزيد من مسافات السيادة الوطنية على المياه، ولكن عند معرفة الأسباب يتضح أنه لا يوجد تناقض بل على العكس من ذلك عدم وجود سيادة بالقدر الكافي للنظام الدولي مما يسمح للدول الكبرى باستثمار أوسع للموارد على الأرصفة القارية للقارات وفي بحارها الداخلية شبه المفتوحة أو في خلجانها حتى الصغيرة منها.

العوامل المحددة لاتساع المياه الإقليمية أو السيادة الوطنية على المياه البحرية:

لعل من أهم الأسباب المحددة لاتساع السيادة الوطنية على المياه البحرية الآتي:

١ – قوة الدولة: تعد قوة الدولة أحد أهم العوامل التي تحدد مدى السيطرة والسيادة لأنها في النهاية هي الأداة المستخدمة للتعبير عن المصالح الوطنية سواء كان ذلك بمنع الآخرين من الوصول إلى حقوق الدولة، أم في قدرة الدولة على بسط الهيمنة والسيطرة على حقوق الآخرين.

٢ – اتساع المسطح المائي المقصود بعملية الاقتسام وتحديد حدود السيادة، لأنه كلما ضاق المسطح المائي زاد التنافس بين الدول المتواجهة على ذلك المسطح، أو يفرض تدخل دولي لضمان الملاحة الدولية من جهة، وحقوق الدول المحلية من جهة أخرى، في حين إذا كان المسطح المائي واسعاً، فهذا لا يلغي التنافس ولا الاختلاف ولكن يقلل من شدته وحدته ويزيد من إمكانات وفرص إيجاد التسويات المرضية للدول المعنية.

٣ – مدى الغنى بالمواد الحيوية: فبعض المياه يمتلك ثروة هائلة من الأسماك وخلافها بسبب مرور تيار بارد يزيد من وجود المغذيات الأساسية كالبلانكتونات النباتية والحيوانية التي تنجذب إليها أنواع مختلفة من الأحياء التي تشكل سلسلة غذائية متكاملة ونشطة مما يسمح بصيد كميات كبيرة من الأسماك والأحياء الأخرى، وهذا يشكل عامل تنافس شديد ليس للدول الإقليمية أو المتشاطئة بل وحتى للدول الكبرى والشركات العالمية.

٤ – وجود الثروات المعدنية ومصادر الطاقة: كالمعادن الثمينة أو النادرة أو النفط والغاز، وهذه كلها تشكل أساساً للتنافس والتناحر بين الدول والشركات المتعددة الجنسيات وعلى أثر ذلك يمكن أن تتقسم الدول وتتغير الجغرافية السياسية للمناطق ذات الصلة بذلك، أو أن الدول قد لا تعرف الاستقرار والأمن الضروريين لاستثمار الموارد وإحداث تنمية مناسبة في هذه الدول. أي أن الموارد عوضاً عن أن تكون عاملاً من عوامل التطور والازدهار تصبح عاملاً من عوامل التدخل الخارجي والسيطرة الاستعمارية أو حتى الحروب الأهلية.

٥ – التطور التقني: الذي يساعد في الاستكشاف والسبر وتحديد الاحتياطي أو أعماق الرصيف القاري وحركة التيارات والمد والجزر وغيرها من الخصائص المائية التي تؤثر بأشكال مختلفة في تحديد المياه الإقليمية والسيادة الوطنية البحرية.

أنواع الحدود البحرية:

تُقسم الحدود البحرية إلى أنواع عدة تتكامل فيما بينها إذا كانت متراتبة، أو إذا امتلكت الدولة القوة الكافية لضمان السيطرة والحماية لمياهها ومواردها ومصالحها، وهي كالآتي:

١ – **المياه الداخلية:** وهي المياه البحرية التي توجد داخل الدولة إذا كانت تشكل خليجاً لا تزيد المسافة بين طرفي الرأسين المحددين لمدخل الخليج عن ٢٤ ميلاً بحرياً. في هذه الحال يُعدّ الخليج أرضاً داخلية تمارس الدولة سيادتها المطلقة عليها، مثلها مثل اليابس الذي يجاورها.

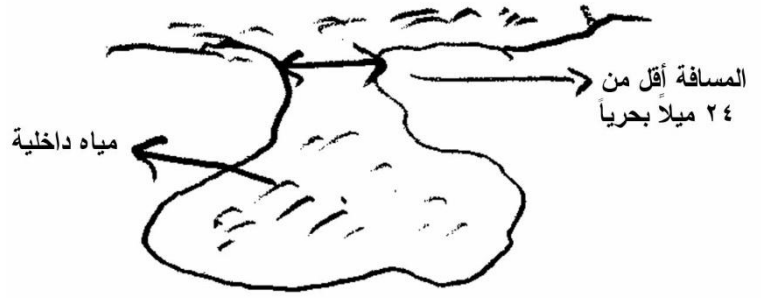

٢ – **المياه الإقليمية:** وهي المياه البحرية الملامسة لخط الشاطئ الذي يخص الدولة مباشرة باتجاه داخل البحر ولمسافة تحددها الدولة بذاتها أو بالتنسيق مع الدول المجاورة المعنية، ويمكن أن تكون بمسافات: ثلاثة أميال بحرية، أو ستة أو ١٢ ميلاً أو ١٤ ميلاً بحرياً. هذا النوع من المياه يخص الدولة المعنية مباشرة ولها الحق المباشر على فرض سيطرتها وسيادتها عليها بالقانون الدولي، ولكن يحق للآخرين استخدامها بشرط موافقة الدولة وبرفع علمها على الأساطيل والسفن وعلى الغواصات الخروج إلى السطح ورفع علم الدولة ذات السيادة على هذه المياه، وللدولة حق السيادة على الجو أو الفضاء الذي يعلوها، وهناك تفصيلات كثيرة في هذا المجال.

٣ – **المياه الملاصقة:** وهي تجاور المياه الإقليمية في داخل البحر، وتماثلها من حيث المسافة ٣، ٦، ١٢، ١٤ ميلاً. يحق للدولة فرض سيادة جمركية على حركة التجارة، وحمولات السفن المتحركة ضمن هذه المياه، كما يحق للدولة التفتيش عن الأمراض السارية ومنع رمي مخلفات السفن وخلافها.

٤ – **المياه المحايدة:** تلي المياه الملاصقة المياه المحايدة التي يجري تحديدها بقوة الدولة ذاتها لما لهذا النوع من الحدود أهمية في المفاهيم العسكرية والإستراتيجية، حيث لا تستطيع معظم الدول البحرية أن تقوم بتحديدها ولا الاستفادة منها لأنها أمنية بالدرجة الأولى وتحتاج لقوة بحرية وجوية لمراقبتها، ومن الضروري اعتراف الدول الأخرى بها والابتعاد عنها إلا عند الضرورة وبالتنسيق مع الدولة المعنية.

٥ – **أعالي البحار:** يلي المياه المحايدة أعالي البحار التي لا تخص دولة ما، فهي مياه دولية ذات صبغة عالمية، ولكن يمكن للدول القوية أن تراقب ما تستطيع إلى ذلك سبيلاً، وقد تعترض حركة السفن وتفرض الهيمنة، ولكن لبعض الوقت لأنه يصعب مراقبة أعالي البحار وتحتاج لإمكانات مادية وعسكرية وتقنية خاصة.

٦ – **الرصيف القاري:** يشكل الرصيف القاري الجزء المغمور من أراضي الدولة المغمور بمياه البحر، وهو من التنوع لدرجة يصعب تحديده دون وجود تقانات متقدمة وخاصة. وقد يتوافق في انحداره مع امتداده على اليابس في السهل الساحلي أو شكل الشاطئ الذي يبدأ منه، لذلك سنقوم برسم ثلاثة نماذج من الرصيف القاري عند الحديث عن الشاطئ السوري والرصيف القاري وأهميته الاقتصادية والاستراتيجية.

أما بالنسبة للرصيف القاري كأحد أشكال الحدود البحرية فقد قامت الولايات المتحدة في عام ١٩٧٧م كسابقة دولية، بتحديد الرصيف القاري كامتداد لحدودها البحرية السيادية بطول ٢٠٠ ميل بحري، أو باعتماد العمق لنحو ٢٠٠م مع الأخذ بأيهما أفضل للولايات المتحدة. حيث يحق للدولة استثمار الرصيف القاري في كافة الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية ويمكن اعتراض السفن الغريبة والغواصات والطائرات وأي شكل من أشكال خرق السيادة على الرصيف القاري.

٧ – **المنطقة الاقتصادية:** وهي تشمل الرصيف القاري وكتلة المياه فوقه، وتمتد لنحو ٢٠٠ ميل، ولكن يؤخذ منها ١٢ ميل مياهاً إقليمية ذات سيادة خاصة بالدولة، وبالباقي لا توجد عليه سيادة أمنية وعسكرية، حيث تتاح للدول فرصة مدّ الكابلات وخطوط نقل الطاقة والملاحة بحرية، ولكن لا يحق لأحد الاستفادة من كتلة المياه، وما تحتويه من موارد اقتصادية حيوية إلا للدولة ذات السيادة. وكانت البرازيل أول من دعا لتحديدها والاستفادة منها.

طرق تحديد المياه الإقليمية:

١ – **طريقة التماثل Replica:** تعد هذه الطريقة في تحديد المياه الإقليمية أسهل الطرق المعروفة حيث يماثل حد المياه الإقليمية تعرجات خط الشاطئ تماماً، وتبقى المسافة محددة حسب رغبة الدولة أو حسب قدرتها ٣، ٦، ١٢، ١٤، ميل أو أكثر.

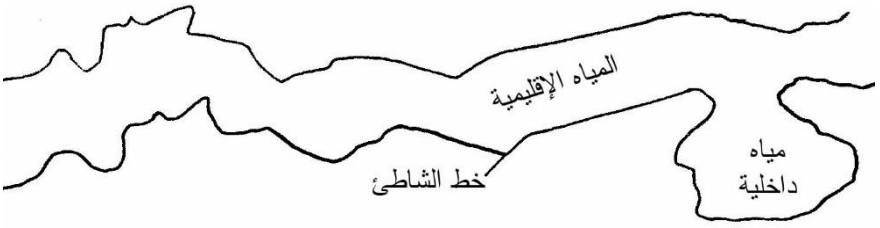

٢ – **طريقة خط الأساس Base Line:** يتم وفق هذه الطريقة تحديد الرؤوس البحرية على الشاطئ أولاً ثم يتم توصيل هذه الرؤوس بخط واحد ليصبح أساساً لقياس مسافة المياه الإقليمية بشكل مماثل لخط الأساس كما في طريقة التماثل السابقة.

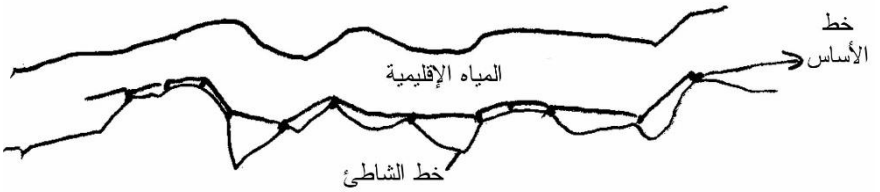

٣ – **طريقة الأقواس Arcs:** تجمع هذه الطريقة بين الطريقتين السابقتين حيث يتم تحديد خط الأساس بالوصل بين الرؤوس البحرية ثم يتم رسم قوس بعد فتح الفرجار بالمسافة المعادلة للمياه الإقليمية على المقياس المحدد بما يعادل ٣، ٦، ١٢، ١٤ ميل بحري بعد ذلك يجري رسم قوس ومن النقطة الثانية يتم رسم قوس آخر وفي مكان تقاطع الأقواس يتم وصل نقاط التقاطع بخط يحدد حدود وامتداد المياه الإقليمية، وبذلك تكون هذه الطريقة أكثر دقة من الطريقتين السابقتين وأكثر مرونة وبخاصة إذا كانت المسافات ضيقة وشواطئ الدول متقابلة ومن الضرورة تحديد سيادة الدول على المياه الإقليمية وترك ممرات دولية.

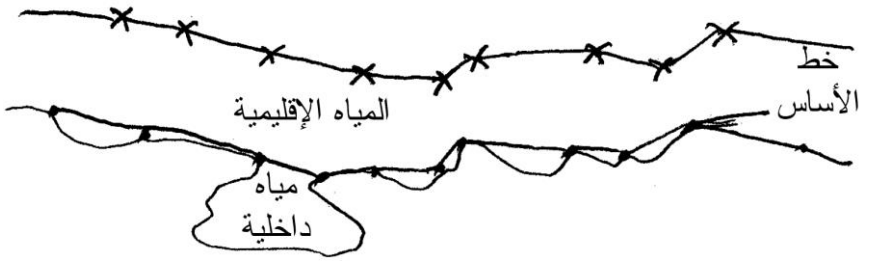

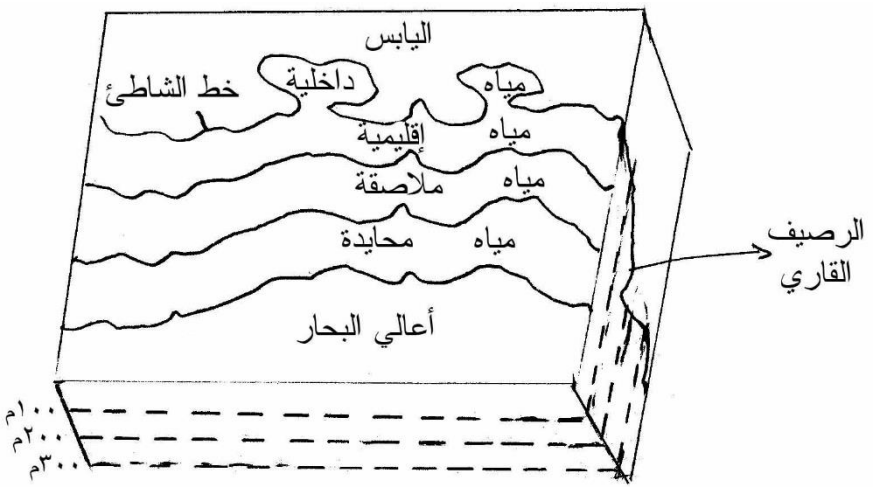

شكل توضيحي يبين نماذج الحدود البحرية

نظرية ابن خلدون في الدولة:

تندرج أفكار ابن خلدون عن الدولة في محورين أساسيين وهما:

١- **المحور الحتمي :** تأثير البيئة الطبيعية والاقتصاد بالنشاط السياسي.
٢- **المحور الحيوي :** وهو اتجاه جديد في نشأة الدولة وتطورها خلال أطوار حددها ابن خلدون .

وقد حدّد ابن خلدون دور العصبية والمصلحة والتنافس بين الرمل والطين في قيام الدول .

عوامل نشأة الدولة عند ابن خلدون :

١- العقيدة ويقصد بها الدين والعصبية .
٢- المساحة وهي الأرض التي تُبنى عليها الدولة . كلما كانت المساحة أكبر كان وضع الدولة أفضل وأقوى شرط القدرة على السيطرة عليها والاستفادة منها .
٣- السيف ، ويُقصد به الجيش والقوة اللازمة لنشأة الدولة وتوسعها وحمايتها .
٤- القلم ويُقصد به العلم والعلماء والمهندسون والبناة والزراع والمربون ومن يعمل في الخدمات الأساسية الضرورية للمجتمع.

أطوار الدولة كما يراها ابن خلدون :

١- نشأة الدولة .
٢- طور السيطرة .
٣- طور نضج الدولة .
٤- طور الخنوع والمسالمة .
٥- طور الفساد .
٦- طور تفكك الدولة . وتفكك الدولة لعدة أسباب منها :
أ- تعدد القوميات .
ب- اتساع رقعة الدولة وعدم القدرة على ضبط النظام .
ت- وجود مفاهيم وعقائد مختلفة .
ث- عدم قدرة الطبقة الحاكمة على تأمين احتياجات السكان من النواحي الاقتصادية والاجتماعية .

خصائص أطوار الدولة :

١- طور العصبية ، وهو طور نشأة الدولة وبداياتها حيث تسود عصبية القبيلة ، وشيخ القبيلة وتهيمن حياة الشظف والخشونة والمروءة والشجاعة والإثرة والكرم....س
٢- طور التحضر ، حيث تُبنى الدولة بالعلم والمعرفة والإنتاج لذلك تكون الدولة قوية بسبب:
أ- وجود الأرض الواسعة حيث الزراعة والموارد المعدنية والصناعة والتجارة .
ب- وجود خصائص إيجابية في الدولة ونقصد السلطة حيث القوة والعدل والمساواة وحماية السكان والحرف .
٣- طور الانحلال ، وهو طور خطير يأتي بعد فترة من الزمن ونتيجة للآتي :
أ- عامل الترف السائد لدى الطبقة الحاكمة وعندما لا تكفي الموارد فإنه يزداد فرض الضرائب الت ي تُرهق الناس والزراع والصناع وأصحاب الحرف .
ب- سيادة الفساد وسوء الأخلاق وكثرة الجرائم وخوف الناس فيتراجع الإنتاج وكذلك الحرف فيزداد الفقر والجهل .

الجيوبولتيك (Geopolitic) :

هو سياسة الأرض . إنه العلاقات المكانية ذات المغزى السياسي لتلبية احتياجات الدولة من الأرض التي تحتاجها في المستقبل .

هو تجميع لطاقات الدولة المادية والبشرية والثقافية والعلمية وصبها في مجرى واحد لتحقيق أهداف الدولة وفق ما يراه منظرو الجيوبولتيك صحيحاً أو ضرورياً . وقد عرّفه كارل هاوسهوفر بأنه دراسة المجال وفق مصالح الدولة .

الأصول الفكرية للجيوبولتيك :

١- أصول تعود لحيوية الدولة (كائن حي) .

٢- أصول تعود للحتم الجغرافي (تأثير البعاد المكانية في القرار السياسي للدولة)

٣- أصول تاريخية قومية ألمانية / نيتشه : من ليس معي فهو ضدي . وقول فيخته : إن أمة لا تعرف تاريخها لا تستطيع أن تنهض .

٤- أصول فكرية سياسية . ترى بالدولة أنها تمثل الإله على الأرض ، قدسية الدولة ، لأنها تعبر عن روح الأمة وتحقق مصالحها . الدولة وسيلة لتحقيق الأهداف القومية .

٥ - أصول تعود للداروينية القائمة على صراع الدول بما يُشبه صراع الكائنات الحية من أجل البقاء وأن البقاء للأفضل .

مقارنة بين الجيوبولتيك والجغرافية السياسية :

الجغرافية السياسية	الجيوبولتيك
تهتم بالمساحة والحدود الراهنة للدولة	يهتم باحتياجات الدولة من المساحة بالمستقبل
تهتم بمقدرات الدولة واستثمارها.	يهتم بمستقبل الدولة.
تهتم بتحسين وظائف الدولة.	يهتم بقوة الدولة وتحقيق أهدافها الخارجية.
ثابتة ستاتيكية لأن موضوعاتها لا تتغير تقريبا.	ديناميكي متبدل لأن موضوعاته متغيرة غالباً
موضوعية لأنها واقعية.	غير موضوعي لأنه غير واقعي.
تهدف إلى السلم والأمن بين الدول.	عدواني ولا يهتم إلا بتحقيق الأهداف.
تنضوي (تدخل) تحت المدرسة الفكرية الإمكانية والتوفيقية.	ينضوي تحت المدرسة الحتمية التي يجب أن تحصل كشيء لا بد من حصوله.

تستخدم العلاقات الدبلوماسية في التفاوض.	يستخدم القوة لحماية المصالح والأيديولوجيا.
دراسة الدولة حسب مجالها	دراسة المجال حسب الدولة

المدرسة الألمانية في الجيوبولتيك :

على الرغم من أن الجيوبولتيك علم جديد جاء بعد الجغرافية السياسية ، التي ابتكرها الألمان من كانط مروراً بريتر وهامبولت وحتى مبتكرها فريدريك راتزل ، إلا أن بذور هذا العلم قد وضعه الألمان أيضاً ولكن أول ذكر لهذا العلم كان يد الجغرافي السويدي رودلف كيلين ، ذي الثقافة الألمانية ولكن بعد وفاته في عام ١٩٢٢م فقد استلم ريادة هذا العلم الجغرافي الجنرال الألماني كارل هاوسهوفر فأسس مجلة باسم الجيوبولتيك ثم معهداً بالاسم ذاته وقد اعتمد كثيراً على منظومة الأفكار التي جاء بها فريدريك راتزل تحت عنوان القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة تحديد مجالين مهمين للدولة ، الطبيعي والعام .

قوانين النمو الأرضي للدولة كما وضعها فريدريك راتزل :

١- تنمو مساحة الدولة بنمو حضارتها ، وهذه الحضارة مرتبطة بعلاقة السكان بالمساحة ، ولها حركتان ,هما :

أ- حركة داخلية ، وهي نشاط السكان ببيئة الدولة ، أي عملية الإنتاج والتبادل والنقل والتسويق .(حيث التأثر واضحاً بكارل ماركس).

ب- حركة خارجية ، هي علاقة الدولة مع الدول الأخرى ولها أربعة أنشطة وهي :

- النشاط الديني (الثقافي).
- النشاط الاقتصادي ، وهو من أهمها.
- النشاط العسكري ، أي امتلاك قوة عسكرية مدربة وكافية .
- النشاط السياسي وأساسه خدمة الاقتصاد والتجارة .

٢- نمو الدولة عملية لاحقة للتوسع التجاري الخارجي .

٣- تتحدد مراحل نمو الدولة من خلال حدودها وهي تشبه لباس الكائن الحي التي تُحدد عمره .

٤- تنمو الدولة بضم الوحدات السياسية الصغرى المجاورة لها أو المحيطة بها .

٥- تنمو الدولة بامتصاص وابتلاع الأقاليم الاقتصادية المجاورة ذات الأهمية الاقتصادية .

٦- تتوسع الدولة من خلال الطلب من الدول المجاورة المتخلفة بالانضمام للدولة القوية .

٧- تنضج الدولة ويكتمل توسعها ونموها بضم دول مجاورة لها بالقوة .

وقد أضاف راتزل مجالين للدولة فتكتمل بهما قوة الدولة وهما :

١- المجال الطبيعي للدولة ويعكس قوتها وحضارتها ضمن إقليمها الجغرافي المحيط بها.

٢- المجال العام للدولة ، ويشمل القارات وكل ما هو خارج إقليم الدولة بحيث يمكن لدولة واحدة أو عدة دول أن تستولي وتهيمن على الخريطة السياسية العالمية .

لقد قام كارل هاوسهوفر بتحديد أربع مراكز لدول أربع في العالم مقسّماً الخريطة السياسية العالمية فيما بنها كمناطق نفوذ وهيمنة وهي :

١- منطقة نفوذ اليابان وتشمل : الشرق الأقصى الروسي وشرق الصين ووسطها وجنوب شرق آسياوبقية الجزر واستراليا ونيوزيلنده .
٢- المنطقة الروسية وتضم روسيا (الاتحاد السوفييتي السابق) والهند وما بينهما.
٣- المنطقة الألمانية وتشمل أوروبا وأفريقيا وجنوب غرب آسيا بما فيها المنطقة العربية.
٤- منطقة الولايات المتحدة وتشمل الأمريكيتين وغرينلاند .

النظرية البريطانية (القوة البرية) :

على الرغم من أن بريطانيا جزيرة ودولة بحرية وقواتها المهيمنة التي أوجدت لها السيطرة العالمية هي قوة بحرية وليست برية إلا أن الجغرافي الكبير هالفورد ماكندر (١٨٦١- ١٩٤٧م) ابتكر نظرية في القوى البرية ، وهي نظرية متكاملة في الجيوبولتيك لأول مرة في تاريخ البشرية يُنظر للكرة الأرضية كوحدة واحدة في النشاط السياسي . وضع أساسها ماكندر في عام ١٩٠٤م وقام بتطويرها مرتين :

١- المرة الأولى خلال الحرب العالمية الأولى فنشر كتاباً بعنوان المثاليات الديمقراطية وأوجد ما عُرف بقلب الأرض .
٢- المرة الثانية خلال الحرب العالمية الثانية حيث ابتكر فيها مفهوم الحوض الأوسط (الأطلس الشمالي) كأساس للسياسية الدولية وقد وصفه بالحوض الجيواستراتيجي الخطير.

- أطلق اسم المنطقة المحورية على المناطق الداخلية في آسيا ، طورها في عام ١٩١٧/ غرباً لتشمل أوروبا حتى مصب نهر الألب قرب هولندا ودعاها بقلب الأرض.
- وضع قلباً آخر صغيراً في وسط أفريقيا بعيداً عن مصبات الأنهار(في الصحراء الأفريقية).
- يتصل القلبان عبر الوطن العربي والممرات المائية (البحر الأحمر والأسود) وآسيا الصغرى .
- وضع اسم **الهلال الداخلي** على المنطقة الممتدة من هولندا عبر آسيا الصغرى وإيران وآسيا العربية والهند وجنوب شرق آسيا والصين إلى كوريا.
- وضع اسم الهلال الخارجي ودعاه بالقوى البحرية ويشمل : بريطانيا والأمريكتين وجنوب أفريقيا واستراليا ونيوزيلندة وأندونيسيا والفلبين واليابان.

أساس النظرية وديناميكيتها :

١- من يتحكم ببوابة قلب العالم يتحكم بقلب العالم (المنطقة الممتدة من هولندا مروراً بألمانيا وشرق أوروبا) .
٢- من يتحكم ويسيطر على قلب جزيرة العالم يسيطر على جزيرة العالم .
٣- من يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم .
٤- أكد على ضرورة التعاون بين قلب العالم والحوض الأوسط للقضاء على ألمانيا.

انظر الشكلين الآتيين حيث يبينان مرتكزات النظرية وأساسها:

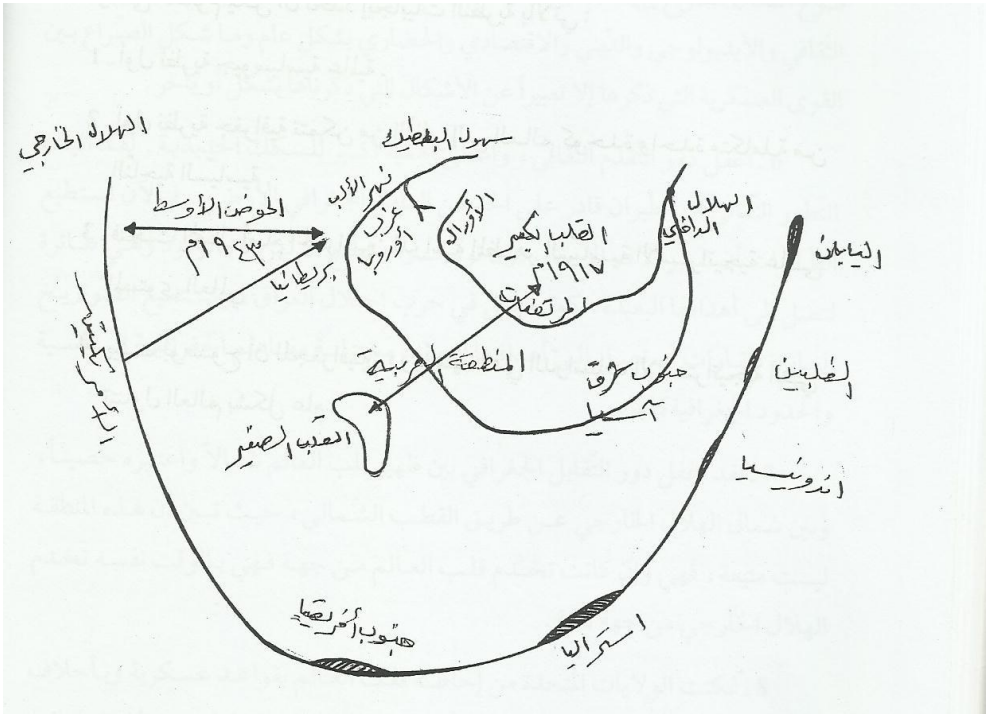

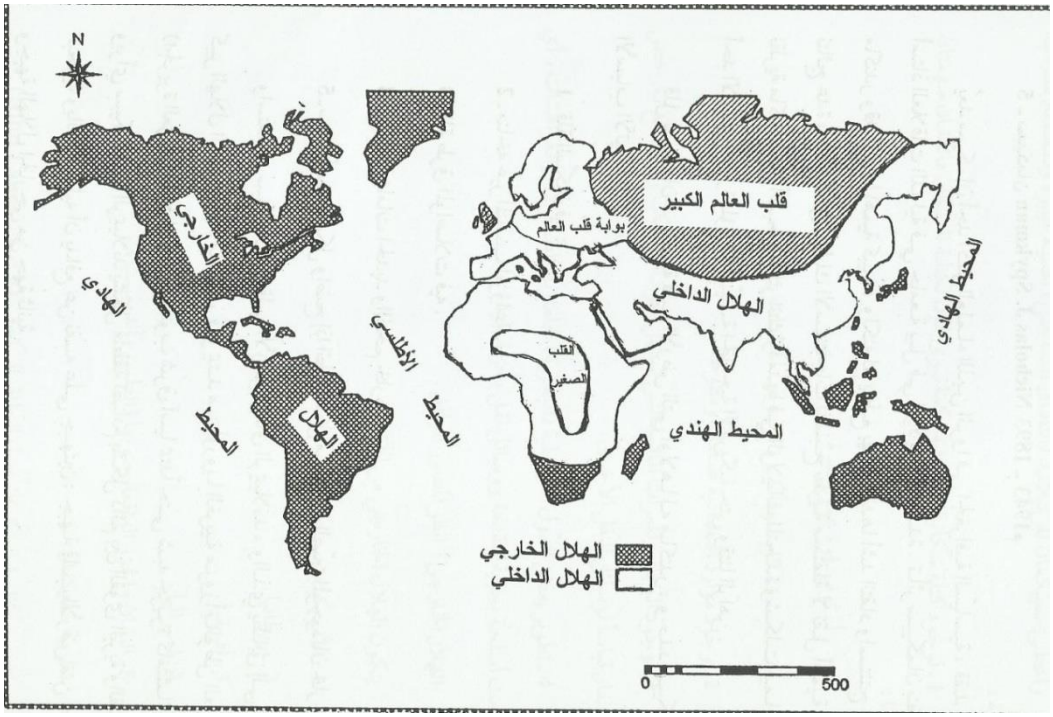

العوامل المؤثرة بقوة الدولة :

أولاً العوامل الطبيعية : تتضمن العوامل الطبيعية المؤثرة في قوة الدولة الآتي :

١- الموقع الجغرافي بما يحتوية من أهمية اقتصادية وسياسية وحضارية . الموقع (الفلكي ، الموقع بالنسبة للمسطحات المائية ، موقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة ، الموقع الاستراتيجي) .
٢- المساحة بما تكفي للأنشطة الاقتصادية والحيوية والعمران والدفاع وبما تحتوي من موارد زراعية وصناعية .
٣- شكل مساحة الدولة ، حيث يُعد الشكل الدائري الشكل الأمثل لقوة الدولة ولسهولة الدفاع عنها ثم المربع والمتوازي الأضلاع وهكذا وأضعف الأشكال الشريطي والمتقطع والجزري .
٤- التضاريس ودرجة امتدادها وتعقدها ، فالدول التي تمتلك تضاريساً يصعب احتلالها بسهولة .
٥- الموارد الطبيعية ويُقصد بها المعادن وأشباه المعادن ومصادر الطاقة والترب الزراعية وموارد المياه.
٦- التنوع المناخي الذي يساعد في التوزع المناسب للسكان على المساحة (الكثافة الفيزيولوجية أو الحيوية في الدولة) وفي تحقيق الأمن الغذائي والتكامل الزراعي .
٧- عامل البحر ، الذي يُعد بحد نفسه عاملاً استراتيجياً يُسهم في قوة الدولة . والدول الحبيسة دول ضعيفة .

ثانياً العوامل الاقتصادية : وتتضمن جملة من العوامل أهمها :

١- المواد الأولية الصناعية والزراعية .
٢- مصادر الطاقة وتشمل الكلاسيكية والمتجددة غير الملوثة .
٣- الأسطول التجاري اللازم لنقل البضائع والسلع ويُعد أحد أهم أسس العلاقات الدولية .
٤- وجود شبكات مواصلات حديثة وكافية وتغطي مساحة الدولة وأقاليمها الجغرافية .
٥- الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الأساسية دون الاعتماد الكبير على الاستيراد .
٦- تطور الصناعة التحويلية وتأمين قيمة مضافة كبيرة .
٧- اقتصاد الدولة ، ويُقاس من خلال :
٨- الدخل القومي .
٩- بنية الصادرات والواردات .
١٠- الميزان التجاري .
١١- إنتاج الأسلحة .
١٢- النظام الاقتصادي في الدولة .

ثالثاً - العوامل البشرية :وتتضمن الآتي :

١- كتلة السكان الكبيرة ويجب أن تتوافق مع المساحة والموارد والأهداف الكبيرة للدولة .
٢- التركيب السكاني المناسب من حيث الفئات العمرية وتناسبها مع هرم سكاني يقلل من حالة الإعالة في المجتمع .
٣- التوزع الجغرافي للسكان على مساحة الدولة قدر الإمكان لأن التركز السكاني في مناطق دون الأخرى ووجود خلخلة سكانية يُضعف الدولة ولا يساعد في استثمار الموارد ولا في الدفاع عن الدولة .
٤- التركيب الاثني والانتروبيولوجي للسكان حيث كلما قل هذا التركيب وابتعد عن التعقيد كان أفضل للدولة وخاصة في الأزمات الكبيرة.

تجارب من الجيوبولتيك المعاصر

الجيوبولتيك الكوري :

١- توافر العقيدة .
٢- وجود القائد (الزعيم).
٣- الاعتماد على الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية المحلية.
٤- المناورة السياسية .
٥- القوة العسكرية الضاربة .
٦- القوة النووية الرادعة .

الجيوبولتيك الإيراني :

١- توافر العقيدة.
٢- وجود القائد (المرشد).
٣- المناورة السياسية .
٤- النمو في القوة الاقتصادية والعلمية .
٥- القوة العسكرية المتنامية .
٦- بناء قوة إقليمية متجانسة .
٧- دعم المقاومة العربية والإسلامية .

الجيوبولتيك السوري :

١- توافر العقيدة.
٢- وجود القائد .
٣- الصبر في المفاصل التاريخية .
٤- تجميع عناصر القوة إقليمياً ودولياً .

٥- إيجاد صيغ مكانية سياسية تقوي سورية وتُضعف الطرف الآخر(إسرائيل والولايات المتحدة) بضعضعة التحالفات السابقة .

٦- تحسين ما يمكن تحسينه من صيغ قانونية واستثمارية وتنموية على الصعيد الداخلي وبخاصة الجانب الاقتصادي الذي يشكل ركيزة كل تحرك إقليمي ودولي .

٧- تحرير الأراضي المحتلة (الجولان ، لواء اسكندرون ، الولايات الشمالية).

٨- التصدي للمشروع الصهيوأمريكي الغربي وتحرير فلسطين .

٩- التوجه نحو الدولة القومية لتحقيق أهداف الأمة والقومية العربية .

عناصر القوة في الدولة :

١- **النظام السياسي** ، وهو الأكثر فاعلية . يُدرس النظام السياسي في أية دولة من خلال:

- طريقة الوصول للسلطة .

- مستوى تمثيله الجماهيري .

- درجة تعبيره عن أهداف ومصالح الجماهير .

- مدى تداول السلطة .

- مدى الشفافية في قيادة الدولة ومحاربة الفساد .

- مدى صيانة الحريات .

٢- **العدالة الاجتماعية** ، وتُدرس من خلال :

- تأمين فرص العمل .

- وضع حد أدنى للأجر .

- حماية الأملاك العامة .

- توزيع الثروة على السكان .

٣- **القوة الاقتصادية** وتُحدد من خلال :

- الإنتاج الصناعي المتقدم .

- الأمن الغذائي .

- الأمن المائي .

٤- **القوة العسكرية المناسبة** .

٥- **القوة الخارجية** (فعالية السياسة الخارجية واتجاهها نحو تحقيق أهداف الدولة وتقويتها) :

- مدى مصداقية السياسة الخارجية .

- مدى مشاركة الدولة في المنظمات الدولية .

- دخول الدولة في أحلاف إقليمية .

- مدى إسهامها في المساعدات الإقليمية والدولية .

- التوقيع على المعاهدات الدولية التي تهدف لحماية حقوق الإنسان .

٦- **أيديولوجيا تربوية مناسبة :**

- توحد السكان .

- تدفعهم نحو حب الوطن .

- تربي الأجيال منهجياً . (المؤسسات التعليمية) .

قياس قوة الدولة :

١- قوة الدولة حسب مورجنتو : تحديد إمكانات الدولة :

- تحديد الإمكانات المادية .

- تحديد الإمكانات غير المادية (السياسية والقومية ونظام الحكم).

٢- نظرية راي كيلين :

القوة الشاملة للدولة = (الكتلة الحرجة + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية) × (الهدف الاستراتيجي + الإرادة الإستراتيجية القومية)

الكتلـــة الحرجـــة = الســـكان + الأرض . الســـكان ١٥ مليـــون نســـمة . الأرض ٥٠ ألـــف كم٢

التقييم : القوة الشاملة ١٠٠٠نقطة = (١٠٠+٢٠٠+٢٠٠) × (٢٥٠ + ٢٥٠)

٣- معادلـــة فـــوكس فـــي قـــوة الدولـــة : قـــوة الدولـــة = الإنتـــاج × الجـــذر التكعيبـــي للسكان .

الأهداف الجيوبوليتيكية للدولة السورية

أولاً – استعادة الأراضي المحتلة:

بما أن الجيوبوليتيك في الأساس، يهتم في احتياجات الدولة من الأراضي تلبية لواقع نموها وتطورها تحت قاعدة النمو الأرضي للدولة بما يتوافق مع الضخ الحضاري (الإنتاج الحضاري) للمجتمع مادياً وثقافياً في وجهيها الداخلي، ضمن الدولة، والخارجي، وعليه فإنه أولى بالدولة السورية أن تضع استراتيجية استعادة الأراضي المحتلة وفق حالات قوة الدولة وضرورات الاستفادة على مراحل، كما سلبت واحتلت منذ عشرينيات القرن العشرين من جبال طوروس وحتى الحدود الحالية مروراً بسلخ اللواء واحتلال الجولان، ولم لا، وكذلك تقسم سورية الطبيعية حسب اتفاقية سايكس بيكو في عام ١٩١٦م، ووعد بلفور في عام ١٩١٧م، وإقامة الكيان الصهيوني في عام ١٩٤٨م، فسورية كما قُسّمت، في الماضي، خلال القرن العشرين إلى دول أو ضُمّت أراضيها على مراحل إلى دول أخرى كتركيا فإنه من الضروري (أو يُفضل) أن تعيد كيانها السياسي الكبير مرحلة بعد مرحلة، أو درجة فوق درجة، حتى ولو لم تستطع بلوغ ذلك، لأن الدول تضع ضرورات جيوبوليتيكية اعتماداً على الإرث التاريخي أولاً، وعلى الاحتياجات الحيوية للدولة آخذة بالحسبان المستجدات المفصلية كما حصل بالفعل بالنسبة لسورية خلال الحرب الكونية عليها، مما يجعل من استراتيجية رسم جيوبوليتيك مضاد لحماية خطط أطماع الغير فيها ضرورة حيوية كخط أحمر أولاً ومن ثم السعي بكل السبل لإعادتها إلى الوضع الذي يتناسب مع قوتها وطموحها ثانياً.

من هنا تصبح قضية استعادة الأراضي المحتلة من سورية في المرحلة الحالية أهم القضايا التي تواجه سورية في الوقت الحاضر كونها ممتزجة حتى النخاع بحالة الإرهاب الذي فُرض عليها، وكون الجولان ولواء اسكندرون أكثر المناطق التي جاء منها الإرهاب وقُدّم الدعم

للإرهابيين متمثلاً بالكيان الصهيوني وبالحكومة التركية، وقد طوّر المتآمرون على سورية مع الإرهابيين أفكاراً أرضية لإقامة شريط مرتبط بالكيان الصهيوني في المنطقة الجنوبية ليحقق له الأمن وليكون عازلاً بين الجولان المحتل والدولة السورية، ولذلك قام الكيان الصهيوني بإمداد الإرهابيين بكل ما يحتاجونه سلاحاً وتموينا وعلاجاً ومعلومات استخباراتية، وكل أنواع الدعم اللوجستي، وبالوقت نفسه فعلت تركيا الفعل ذاته، حيث فتحت حدودها وموّلت ودرّبت وسلحت وقدّمت كل ما تستطيع وأشرفت على سرقة معامل السوريين ومصانعهم وأرزاقهم، ولم تُخفِ نواياها بإقامة شريط عازل لتشرف عليه أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وحتى تعليمياً ولتنطلق من ذلك نحو ضم جزء كبير من الأراضي السورية بما يوازي الحدود الجنوبية للواء اسكندرون، وبذلك تجاوزت تركيا بأطماعها الميدانية خلال الأزمة السورية في الأراضي السورية الكيان الصهيوني، وقاما بالتنسيق معاً للوصول إلى تلك الأطماع في الجنوب والشمال. ولا أعتقد أن هذه الأطماع يُمكن مواجهتها إلا باستراتيجية جيوبوليتيكية تسترجع اللواء ومجمل الأراضي السورية المحتلة من تركيا حتى السفوح الجنوبية لجبال طوروس، وكذلك الحال مع الكيان الصهيوني حيث بات من الضروري فتح جبهة الجولان وضرب كل المنشآت العسكرية والاستيطانية المقامة على هضبة الجولان، وهذا حق طبيعي للدولة السورية تضمنه القوانين الدولية، وإن كانت هذه القوانين لا تُفعَّل دولياً إذا كانت ضد الجانب الصهيوني، ونحن نتفهم ذلك فإسرائيل صنيعة استعمارية غربية ذات وظيفة غرضية لتمنع توحد العرب ولتشتت طاقاتهم وبذلك فهي فوق القانون الدولي ومحمية بالفيتو الأمريكي والغربي. مع ذلك عندما تريد الشعوب استرجاع أراضيها المحتلة لا تضع لهذه الاعتبارات أية قيمة فأمام الحقوق المدعومة بقوة الشعب لا تعمل قوانين النظام الدولي والرعاية لدولية، فقط عندما تستهين الشعوب بحقوقها يتقدم دور المستعمر ومؤيديه ليعلو على القانون الدولي.

وتأتي أهمية الجولان من الاعتبارات الآتي:

١ – كونه امتداداً طبيعياً لأراضي الجمهورية العربية السورية في الجهة الجنوبية الغربية.

٢ – إشرافه على الجزء الشمالي من فلسطين المحتلة (الجليل وسهول الحولة وطبريا).

٣ – يمثل نقطة الالتقاء بين طرق المواصلات القادمة من شمال فلسطين وجنوب لبنان باتجاه الداخل السوري، وإلى شمال الأردن، فهو يُشكل المنطقة الوحيدة التي تتصل بها دول الإقليم.

٤ – احتوائه على كميات هائلة من موارد المياه (تقدر بنحو ١.٥ مليار م٣ سنوياً) زائدة عن احتياجات الإقليم كون متوسط الهطل المطري السنوي في الإقليم لا يقل عن ٦٠٠ ملم، وبالتالي فالزراعة فيه لا تحتاج إلا لريّات تكميلية في حين أن المحصول الأساسي فيه بعلي يعتمد على المطر سواء كان بالنسبة للحبوب والبقول والأشجار المثمرة، وتقدر المياه الجارية فيه بنحو ٣٠٠ مليون متر مكعب سنوياً.

٥ – احتوائه على أراضي زراعية خصبة (بركانية ناضجة في الغالب) تقدر بنحو ٢.٣٪ من مساحة الأراضي الزراعية في سورية، في حين أن مساحته أقل من ١٪ من مساحة القطر.

٦ – لا يبعد أكثر من ٥٠ كم عن البحر المتوسط، ويُمكن رؤية البحر من بعض مرتفعاته من خلال فتحة سهل ابن عامر، ولذلك يتأثر بالمؤثرات المتوسطية المباشرة من حيث الحرارة والرطوبة والهطل المطري والتساقط الثلجي، وفي جزئه الغربي يحتوي على أراضٍ ذات مناخ حار يستفاد منها في زراعة الباكوريات وهذا يعزز دور الجولان في الأمن الغذائي السوري.

٧ – يُمثّل الامتداد الجنوبي الطبيعي لجبل الشيخ ذي القيمة الاستراتيجية من كافة النواحي العسكرية والمائية الأمنية.

٨ – جاء في تاريخ الصهاينة منذ مطلع القرن العشرين (في عام ١٩١٨م) على لسان بن غوريون أن حدود إسرائيل يجب أن تضم: النقب برمته والضفة الغربية والجليل وسنجق حوران وسنجق الكرك ومعان والعقبة، وجزءً من سنجق دمشق وأقضية القنيطرة، ووادي عنجر وحاصبيا.

وفي ١٩١٩/٢/٢م قدمت المنظمة الصهيونية العالمية لمؤتمر الصلح في باريس (في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى): «أن جبل الشيخ هو أبو المياه الحقيقي بالنسبة لفلسطين لا يمكن فصله عنها دون إنزال ضربة جذرية بحياتها، فيجب أن يبقى تحت سيطرتنا».

يصعب فصل الجولان عن جبل الشيخ ويصعب فصل جبل الشيخ عن الجولان، فهما يشكلان وحدة طبيعية واحدة تتكامل عناصرها لتشكل هذه القيمة الاستراتيجية العظمى للدولة السورية، فاغتصابها يفقد سورية إمكانات كبيرة في الدفاع أولاً، وفي البناء الاقتصادي ثانياً، وفي تحقيق توازن القوة والاندفاع إقليمياً لاستعادة مكونات الجغرافية السياسية السورية الكبرى.

تبلغ مساحة الجولان نحو ١٨٠٠كم٢(*)، يحتل الكيان الصهيوني نحو ١٢٥٠كم٢ (٦٩٪)، وقد هجرّت أغلبية سكانه في حزيران من عام ١٩٦٧م، (١٥٠ ألف نسمة)، وخلال حرب الاستنزاف التي استمرت ٨٩ يوماً في ١٩٧٤/٥/٣١م تمكنت القوات السورية من تحرير نحو ٥٥٠كم٢، بما فيها مدينة القنيطرة المركز الإداري للمحافظة (٣١٪ من مساحة الجولان).

إن تحرير القنيطرة كان شاهداً على الآتي:

١. إصرار الشعب السوري على تحرير أرضه من الاحتلال.

٢. بسالة الجيش العربي السوري وتضحياته المقدسة ضد الغاصبين.

٣. الهمجية الصهيونية بكل أبعادها اللاإنسانية من خلال ما خلفته من تدمير للمقدسات وللمؤسسات الخدمية وللأحياء السكنية.

(*) في بعض المصادر، ١٨٦٠كم٢.

في ١٩٨١/١٢/١٤م صدر قرار ضم الجولان للكيان الصهيوني من قبل الكنيست الصهيوني، ولكن الأمم المتحدة ممثلة بمجلس الأمن الدولي رفضت قرار الضم بالقرار رقم ٤٩٧ تاريخ ١٩٨١/١٢/١٧م وقد تبع ذلك انتفاضة أهل الجولان في عام ١٩٨٢م، رفضاً للجنسية الإسرائيلية ولقرار الضم وتم إصدار وثيقة مجدل شمس الوطنية التي تبنت المبادئ الآتية:

١ – هضبة الجولان أرض سورية، والجنسية السورية صفة ملازمة للسوريين.

٢ – عدم الاعتراف بأي قرار تصدره إسرائيل حول الجولان.

٣ – عدم الاعتراف بالمجالس المذهبية والمحلية التي تقيمها إسرائيل.

٤ – كل من يقبل الهوية الإسرائيلية خائن ومطرود من الدين، ولا يُجوَّز ويُحرّم التعامل معه.

وأصدرت الأمم المتحدة قراراً بالتعويض عن تدمير القنيطرة بمبلغ ٦.٨ مليار ل.س بأسعار ١٩٧٧م. ولأن إسرائيل أزالت ١١٠ قرية سورية ومركز عمراني مُسجّل.

إن حلّ مشكلة هضبة الجولان لا يتم بالتفاوض فهذا لن يحقق شيئاً ولن يعيد الحقوق لأصحابها ولن يعيد الجولان كاملاً، وعليه فإنه من الأفضل العودة إلى مقولة الرئيس الخالد حافظ الأسد، التي بيّن فيها أنه يمكن جعل الجولان مركزاً للدولة السورية وفي قلبها الجغرافي وهذا بالفعل الذي يدفع عنا، إذا ما وُظّف بشكل سليم، كثيراً من المخططات الإقليمية وحتى الدولية المهددة لسورية وللسوريين. ولكن تحتاج هذه الحالة المدعومة بالقوة من جهتين امتلاك القدرة المادية أولاً وإظهار حق السوريين ثانياً، وتحويلها إلى واقع ممكن.

ويمكن الاعتماد على قوانين النمو الأرضي للدولة بالطرق الحديثة مثل:

١ – امتلاك إعلام تقني متقدم جداً مع البرامج المناسبة والكادر المناسب، وهذا ما كان يُدعى في الماضي بالتبشير والمبشرين لعقيدة الدولة الطموحة في النمو والتطور.

٢ – إنتاج حضارة متقدمة وجهاها:

أ. بناء اقتصاد متكامل يلبي احتياجات السوريين من معظم السلع والمنتجات الأساسية مع بنية تحتية إنتاجية وخدمية واجتماعية متكاملة أيضاً تكفي لتوسع عمراني ومدني متقدم.

ب. التركيز على محفزات اقتصادية ديناميكية تقود الاقتصاد السوري كالمجمعات الزراعية والصناعية، وصناعة المعلومات وغيرها، ليدخل في الاقتصاد الدولي وليوجد لسورية مكانة مميزة في التجارة الدولية بما يتوافق ومكانة سورية الإقليمية والدولية.

أما بالنسبة إلى لواء اسكندرون فالموضوع يختلف بعض الشيء من حيث المبدأ أولاً ومن حيث الطريقة التي يجب إتباعها لإعادة اللواء إلى أمه سورية. فمن حيث المبدأ يجب التركيز أولاً على الجريمة السياسية التي اقترفتها فرنسا في حق الدولة السورية التي كانت تستعمرها تحت قانون الوصاية الدولية أو الانتداب، حيث من واجب الدولة الوصية حماية أراضي وممتلكات الدولة الموصى عليها، وبالتالي ففرنسا دولة مسؤولة أمام السوريين والدولة السورية شرعياً وأدبياً

وأخلاقياً وملزمة بالعمل لإعادة لواء اسكندرون. ولكن حتى لا يسخر من هذا الطرح بعض الناس فإننا نقول ليس المقصود أن يطلب من فرنسا إرجاع اللواء ولا تحريره، ولكن من الضروري وضع فرنسا أما مسؤولياتها عن تلك الجريمة بالقانون الدولي، مما يوجد هامش بسيط من التبرير لاندفاع السوريين نحو تحرير اللواء، على الرغم من أن هذه الصيغة لا قيمة لها بالقانون الدولي، فشرائع النظام الدولي، إن وجدت، فهي لا تعترف إلا بمجالات استخدام القوة لتحقيق الأهداف سواء كانت مدعّمة بالحق أم غير ذلك.

وبالتالي فإنه يتوجب على السوريين إيجاد القوة الكافية لإعادة اللواء بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى. عندها، أي أثناء نشاط ممارسة القوة، يمكن الاعتماد على وثائق الخارجية الفرنسية، والخارجية البريطانية وعصبة الأمم وما يتوافر من بقايا الرسائل السياسية المتعلقة بالموضوع سورياً وإقليمياً.

ثانياً – حماية أراضي الدولة السورية:

تسعى كل دول العالم، بالدرجة الأولى، لحماية ذاتها من المخاطر الخارجية التي يُمكن أن تهدد وجودها، ويتجسد ذلك في حماية أراضيها التي تشكل أساس قيام الدولة وبنيتها الجغرافية ومجالها المكاني. فالأرض، كما اتضح في فصل سابق، جوهر نشأة الدولة وامتداد سيادتها ووجود مواردها وتوزع واستقرار سكانها إنها الخط الأحمر الذي يُحرك عواطف سكان أية دولة، ويدفع بهم للتضحية من أجله، ونقصد بالأرض هنا الوسط الجغرافي للدولة بمجالاته الثلاثة البري والبحري (المائي) والجوي، وعليه فإنه إذا كانت مهمة الدولة الأولى حماية أراضيها فالأجدى بالجيوبوليتيك، وهذا هو الواقع، التوجه أولاً نحو حماية أراضي الدولة ومن ثم التوسع نحو الأراضي المجاورة ثانياً، نحن في النقطة الثانية نريد أن نبين أنه ليس المقصود الاعتداء على أراضي الدول المجاورة لسورية، في حال وضع السوريون جيوبوليتيكاً وإنما إعادة الأراضي السورية التي تم احتلالها فعلاً من بعض دول الجوار، نقصد تركيا والكيان الصهيوني، وقد أظهرنا في فقرة تطور حدود الجمهورية العربية السورية مساحة الأراضي التي تقدم بها الأتراك من جبال طوروس، التي تمثل الحدود الطبيعية للتاريخ العربي والسياسي في المشرق العربي.

إن حماية أراضي الدولة السورية تتطلب وضع جيوبوليتيكيا مرنة ومتحركة تنظر بعين على الواقع الحالي للحدود السورية من جهة وبالعين الأخرى تنظر إلى الأراضي التي التهمتها تركيا وتشكل الحق التاريخي والحضاري والسياسي كذلك للشعب العربي السوري، وانطلاقاً من تلك الجيوبوليتيكيا المفترضة فإنه من الضروري التحرك وفق الخطوات الآتية:

١ – إدخال مفاهيم الحق التاريخي للدولة السورية في مناهج التربية العسكرية بكلياتها الحربية والجوية والبحرية... وكليات الدفاع الوطني والأكاديميات العسكرية الأخرى، بالإضافة للتركيز عليها في مجالات التدريب للخدمة العسكرية وفي المناسبات التاريخية.

٢ – ضرورة إعادة المفاهيم والمصطلحات الجغرافية السياسية للمناهج التربوية في المدارس بكافة مستوياتها وإلى الجامعات والمعاهد المتنوعة في كافة مؤسسات الدولة وفرض دراستها في المناهج حسب طبيعة كل مادة علمية وتربوية.

٣ – التوجيه القوي والمراقب لمراكز الأبحاث العلمية والاستراتيجية بضرورة إعداد الأبحاث والدراسات وبكافة الأنواع عن المناطق الجغرافية السورية التي ضُمت أو احتلت أو سُلبت إلى الآخرين، مع تبيان إمكاناتها وقدراتها وأهمية التكامل معها والقوى المضافة التي يُمكن أن تعطيها الدولة السورية.

٤ – وضع الخطط والدراسات السكانية والاقتصادية للتكامل والتشبيك مع تلك المناطق بخاصة المتعلقة بالبنى التحتية كالمواصلات (طرق، سكك حديدية، مطارات) والمشاريع الزراعية ومشاريع الري والتنمية الحدودية والتركيز على الثقافي منها.

٥ – وضع سياسات حسن جوار وتهدئة مع المناطق الحدودية المقصودة في التنمية والتعاون المشترك والتفتيش دائماً عن المشترك والمتشابه والابتعاد قدر المستطاع عن المختلف والمتأزم وحمّال الأوجه المتناقضة.

٦ – إيجاد بدائل متعددة ومتصلة أو مترابطة لخيارات القوة في المناطق القريبة والبعيدة عن الحدود الحالية على حد سواء بما يسمح بالتدخل وحماية الأراضي السورية الحالية وفرض حالة الأمن والاستقرار بما يتوافق ومصالح الدولة السورية.

٧ – إقامة مراكز قوة بالمنشآت الضرورية، قادرة على التعامل مع كل الاحتمالات يُمكن توقعها من الجانب الآخر، مع إيجاد الحواضن الضرورية لذلك.

٨ – وضع خطط تشجيعية وحوافز مميزة للاستقرار والاستثمار واستغلال الموارد المتاحة في المناطق الحدودية وإيجاد البنى التحتية الضرورية لذلك، وإصدار التشريعات التي تضمن نجاح مثل هذه الخطط.

في النهاية يهدف الجيوبوليتيك إلى حماية أراضي الدولة السورية وتحصينها وإعادة المأخوذ منها إلى تراب الوطن.

ثالثاً – زيادة قوة الدولة السورية:

يتوجه الجيوبوليتيك المعاصر عملياً إلى جملة من القضايا الرئيسة ذات الأبعاد المتكاملة وفقاً لرؤيتنا في هذا الموضوع، انطلاقاً من أن أهم أهداف الجيوبوليتيك بالأساس هو حالة الدولة

في المستقبل وهي بلا شك حالة قوة الدولة. وبما أن تجارب الجيوبوليتيك في الغالب، على الصعيد العالمي قد أدت إلى كوارث على بعض الدول أو بعض المحاور الدولية كالحروب الكبرى وما بعدها / الحرب العالمية الأولى، الحرب العالمية الثانية، الحرب الكورية، حرب العدوان الثلاثي، حرب فيتنام، نكسة حزيران، حرب ١٩٧٣، حرب البلقان، حرب الأفغان../ لذلك كان من الضروري البحث عن آفاق جديدة لتطوير الجيوبوليتيك على أسس أخرى يقبلها العقل ويدعمها الواقع على مقولة هيغل (كل موجود معقول وكل معقول موجود).

من هنا جاءت محاولاتنا لتطوير الجيوبوليتيك ووضعه قيد الاستفادة لصانعي القرارات في الجمهورية العربية السورية على قاعدة أن من أهم الأهداف التي يجب أن يتوجه إليها الجيوبوليتيك السوري هو زيادة قوة الدولة السورية، وقد سعينا في هذا المبحث أن يتوجه الجيوبوليتيك إلى المجالات الآتية التي تزيد في قوة الدولة، وهي:

أ – في السياسات الخارجية.

ب – في التنمية الاقتصادية والبشرية.

ج – في تقوية الأقاليم السورية وزيادة روابطها التفاعلية.

د – في تحقيق الأمن المائي.

هـ – في تحقيق الأمن الغذائي السوري.

١ – زيادة قوة الدولة السورية في السياسات الخارجية:

مما لاشك فيه أن ممارسة النشاط السياسي أو الفعل السياسي يحتاج إلى رزمة من الخصائص التي يجب توافرها برجل السياسة:

١ – توافر المعرفة الضرورية بأبجديات العلوم السياسية، كالنظريات الكبرى في السياسة، كالنظرية الواقعية، والليبرالية، والنقدية ونظريات الجيواستراتيجيا الكبيرة، كنظرية ماكندر، وسبيكمان، وماهان، وغيرها.

٢ – توافر المعرفة بالعلوم المتصلة مع العلوم السياسية بالقدر الكافي وبخاصة في الاقتصاد وعلم الاجتماع والتاريخ والجغرافيا.

٣ – توافر المهارة والخبرة بالعمل السياسي على قاعدة فن الممكن والحوار والتشاركية والمحافظة على الحقوق.

٤ – امتلاك المرجعية الأخلاقية الضرورية للعمل السياسي كالمصداقية والمبدئية.

٥ – امتلاك خصائص السياسي المميز مثل: بعد النظر والإيمان بعقيدة تعبر عن مصالح الشعب، وإتقان فن الحرب والعلوم العسكرية، والتحصيل العلمي المناسب.

٦ – توفر القدرة على التنظيم والإدارة والتعاون (العمل الجماعي: هنا تأتي بمعنى الاستشارة) والأخذ بالرأي العلمي المدّعم بالحجة والبرهان.

تميزت السياسة الخارجية السورية منذ عام ١٩٧١م بالتركيز في المجالات الآتية:

أ. تقوية علاقة الدولة مع الدول الاشتراكية والصديقة.

ب. الابتعاد قدر المستطاع عن نقاط التشابك ومراكز الاضطراب التي تهيمن عليها الولايات المتحدة وعدم إعطائها كثيراً من الأهمية.

ج. التوجه نحو المحيط العربي والاهتمام بالقضايا العربية والتوازن العربي.

د. التوجه نحو أوروبا الشرقية والغربية للاستفادة من هامش الخروج عن المراقبة الأمريكية المعطاة للأوروبيين أو التي لا تُحرّك الضغائن الصهيونية.

هـ. إبراز حق العرب والحق السوري كذلك في فلسطين وما نجم عن الاستيطان الإسرائيلي من نتائج غير إنسانية للفلسطينيين والعرب بما فيهم السوريين.

و. إيجاد علاقات اقتصادية تتوافق مع إمكانات الاقتصاد السوري.

ز. السعي لإقامة علاقات أمنية وعسكرية مع الدول القادرة على تأمين احتياجات الجيش السوري وتضمن استقلالية القرار السياسي السوري.

ح. العمل من خلال منظمات الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية الدولية (حسب القارات) لتقوية دور سورية من جهة وتحقيق الأمن والاستقرار الدولي من جهة ثانية.

لقد تطورت السياسة الخارجية السورية بالفعل بما يتوافق والرؤى الحديثة للجيوبوليتيك ودوره في زيادة قوة الدولة ولعل الأزمة السورية أو الحرب الكونية على سورية قد أضحت مثالاً حيّاً لهذا التطوير، وفي مؤتمر جنيف ٢ الذي انعقد بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٢م (٢١ ربيع الأول ١٤٣٥هـ) أثبت الوفد السوري برئاسة وزير الخارجية السوري (أ. وليد المعلم) أن السياسة الخارجية السورية سياسة مقاومة وتتحدى المصاعب التي تواجهها وتقاتل بعناد من أجل مصالح سورية السيادية والقومية عندما قال للحاضرين ومن بينهم وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري)، الآتي:

١ – جئنا هنا لنقل مطالب الشعب السوري وليس لنقرر عنهم، ولا يستطيع أحد أن يتحدث عنهم ولا يقرر من رئيسهم ولا دستورهم.

٢ – لا أحد له الحق بإضفاء الشرعية أو إزالتها إلا الشعب السوري.

٣ – جئنا لننقذ سورية ولحمايتها من المغول والتتار، ونحمي حوار الحضارات والإسلام السمح وللمحافظة على المسيحيين.

٤ – جئنا من أجل وقف الإرهاب وسنستمر بضربه.

٥ – في سورية لا توجد أقلية، فالسوريون كلهم مسيحيون إذا ضُرب المسيحيون.

٦ – تفنيد المعارضة التي يدعمها الغرب وكذلك إسرائيل، كالآتي:

أ. من يمثل الشعب السوري لا يمكن أن يكون عميلاً.
ب. ارتباط وتلازم المعارضة الخارجية مع إسرائيل.
ج. أيعقل أن يمثل سورية سعودي وشيشاني.
د. لقد توسلت المعارضة لتضرب سورية من أمريكا الغرب عموماً.
هـ. لقد جنيتم الخزي والعار من خلال ارتباطكم بأمريكا والغرب.
و. تريد المعارضة أن تكون سورية من طيف واحد، وما عداهم كفار مُستباحون في دمائهم وأملاكهم وأعراضهم.
ز. إن الوهابية تُصّدر إلينا وحوشاً بشرية تأكل البشر وتبقر بطون النساء وتغتصبهم حتى بعد موتهم.

٧ – حددت السياسة الخارجية السورية الهدف من جنيف ٢ وطرحته للنقاش مع الطرف الآخر وداعميه الذين يوجهونهم ساعة بساعة، وهو الآتي:
أ – وقف الإرهاب.
ب – مساعدة الشعب السوري.
ج – الضغط على الدول الداعمة للإرهاب.
د – تفعيل القوانين التي تتحدث عن القاعدة ومكافحة الإرهاب /٢١٧٠، ٢١٧١/.

٨ – بينت الخارجية بأن الغرب هو سبب الأزمة الإنسانية في سورية، وبالتالي لا يحق له أن يتباكى على السوريين ولا أن يستغلها سياسياً.

٩ – وضحت الخارجية أن ما حصل في سورية ليس جيوبوليتيك سياسي (جغرافية سياسية)، أي لإصلاح الدولة السورية وتحسين أدائها ومستوى حياة السوريين وكيف يحكمون أنفسهم، بل هو جيوبوليتيك بامتياز، أي مصالح لدول معينة في سورية اقتصادية وسياسية وحيوية (جيواستراتيجية) وإقليمية (تركيا، إسرائيل، قطر، السعودية، الأردن، الإمارات..)، ودولية (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا).

١٠ – يطمح الشعب السوري إلى التعددية والديمقراطية والحرية وإلى دولة المؤسسات وحماية تراثها وآثارها.

١١ – سورية تحارب الإرهاب منذ عقود وقد طالبت العالم بمحاربته والتعاون في مكافحته أو بتعريفه، ووضع ضوابط تميزه عن المقاومة وحق الشعوب.

١٢ – بيّن الرئيس بشار الأسد بأن مكافحة الإرهاب لا يحتاج لجيوش بل إلى سياسات في مجالات متعددة، وعلى مستويات متعدد حتى لا ينمو بين الشباب، أما محاربته فتحتاج لقوات ميدانية تقاتله وتقضي عليه.

١٣ – من يأتي إلى سورية لقتل السوريين، بنظر الغرب، هو ثورجي، ولكن لا يحق له العودة إلى بلادهم، حيث يُقتلون كإهاربيين ويجردون من الجنسية، هذا هو جيوبوليتيك الإرهاب الذي ظهر مع الأزمة السورية.

هكذا نصل إلى نتيجة مهمة وهي أن السوريين، من خلال قدرتهم على التفاعل العلمي والموضوعي مع تطور الأزمة في بلادهم، تمكنوا من تطوير مفهوم الجيوبوليتيك المعاصر بحيث استخدموه بالمستويين الأساسيين، وهما:

١ – المستوى الداخلي، لتجميع عناصر القوة في الدولة والمجتمع وتراكم فائض القوة الذي امتلكوه خلال العقود السابقة كأداة لحماية الدولة والمجتمع أيضاً، وقد نجحوا في ذلك.

٢ – المستوى الخارجي، بالاستفادة من ميزان القوى الدولي، والفرز الذي أصابه بعد تدمير ليبيا وغدر الدول الغربية الفاعلة في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا) حيث تمكنت سورية من دعم هذا الفرز ودفعه إلى الأمام لتقطف ثماره روسيا والصين، ولتزداد سورية مناعة وهيبة كافيتين لحمايتها من التقسيم أو الغزو الخارجي. وهذا بالفعل ما يطمح إليه الجيوبوليتيك وهو حماية الدولة أولاً وزيادة قوتها ثانياً.

٢ – في التنمية الاقتصادية والبشرية:

إن موضوع التنمية الاقتصادية والبشرية هو موضوع يخص الجغرافية السياسة، لأنه من اهتمامات الدولة ضمن حدودها وعلى جغرافيتها وفي مجالها الجغرافي المباشر، ولكن بما أن حصاد التنمية الاقتصادية والبشرية يشكل فائض قوة في الدولة لذلك فإن توظيف هذا الفائض بالشكل المناسب يُحسّن من أداء الدولة ويسير بها نحو الأهداف الكبرى المرسومة أو الحالة التي يطمح إليها السوريون لتكون دولتهم العتيدة في المستقبل، وعليه فإن التنمية الاقتصادية والبشرية تدخل هنا ضمن أهداف الجيوبوليتيك ولكن أليس للجيوبوليتيك دور هنا؟ نعم يوجد للجيوبوليتيك دور مهم في التنمية الاقتصادية والبشرية من خلال الآتي:

١ – توجيه السياسية الخارجية للدولة في إيجاد معاهدات واتفاقيات إقليمية ودولية تسهم في إنجاح التنمية وزيادة وتائر نموها وحسن تنفيذها اختصاراً للوقت والجهد والتكاليف.

٢ – المساهمة في رسم توجهات الخطط التنموية الاقتصادية والبشرية بحيث يزيد من مشاركة الدولة السورية في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، إقليمياً ودولياً، مما يُكسب الدولة السورية مكانة إقليمية ودولية تستخدم لتحقيق أهداف جيوبوليتيكية سورية.

٣ – وضع محفزات تفاعلية للتنمية الاقتصادية والبشرية وفق معايير إقليمية ودولية قادرة على قيادة عملية التنمية وبالوقت نفسه تستفيد منها الدولة في التفاعل بالنظام الدولي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مثل (قطاع المعلوماتية والسياحة والحريات وحقوق الإنسان والتعددية..).

إن الدخول في التفاصيل في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية يخرجنا من سياق الجيوبوليتيك ولكن باختصار يمكن القول إن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية أو الارتباط الذهبي بين منظومات الندرة وهي الموارد ومنظومات الوفرة وهي الخيارات هو الذي يدخل حصاد التنمية في دائرة الجيوبوليتيك، لأن قوة ومتانة اقتصاد الدولة وفاعليته وكذلك إعداد وتدريب وتأهيل الموارد البشرية بالاتجاه الأمثل يجعل من سورية دولة نموذجاً كدولة ناجحة، ويقدم بالوقت نفسه أدوات فعالة للسير بالدولة السورية نحو أهدافها الكبرى.

٣ – تقوية الأقاليم السورية وزيادة روابطها التفاعلية:

تتشابك هذه الفقرة مع الفقرة السابقة ولكن بطريقة مختلفة عن مفهوم التشابك المألوف في العلاقات البينية، فالأمر هنا أنه إذا كانت التنمية تتطرق إلى القطاعات الأساسية في الاقتصاد وإلى البنى الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية لتحقيق أهداف في تحسين معدل النمو الاقتصادي والتغيير الضروري والمناسب (أي التطوير) في البنى الاقتصادية وفي تحسين مستوى الخدمات بأنواعها الإنتاجية والاجتماعية، وكذلك تحسين المستوى الثقافي والتعليمي، فإن تقوية الأقاليم السورية، وزيادة روابطها التفاعلية تعتمد على الخطط التنموية أساساً، ولكن على أسس مكانية جغرافية وليس على أسس وظائفية قطاعية (الزراعة، الصناعة، التجارة، الخدمات)، هنا تبدو القضية مختلفة بعض الشيء، حيث لابد من تقسيم الدولة السورية إلى أقاليم جغرافية متجاورة على أسس جديدة طبيعية وبشرية واقتصادية، بحيث نستطيع أن نحدد صفات وخصائص (هوية) كل إقليم من الأقاليم، لهدفين اثنين، وهما:

١ – تحديد المتشابه بين الأقاليم السورية.

٢ – تحديد المختلف بين الأقاليم السورية.

إن لهذا التحديد دوراً كبيراً في الوقوف على إمكانات كل إقليم وقدراته الإبداعية المكانية، حتى نتمكن بقوة وبفاعلية كبيرة الاستفادة من هذه القدرات لاستثمارها في تنمية الإقليم أولاً، وبالتالي الأقاليم كلها، ولإيجاد علاقة مكانية قوية بين الأقاليم المتجاورة وغير المتجاورة على حد سواء، ولكن الأفضلية للمتجاورة أولاً، ثم توجيه فائض قوة هذه الأقاليم نحو تقوية الدولة السورية في الداخل أولاً وتحسين أدائها، وبعد ذلك الاستفادة منه لتحقيق الأهداف الجيوبوليتيكية الكبرى.

إن تحديد المتشابه بين الأقاليم يُسّهل على الدولة كيفية التعامل معها والعمل على وضع الخطط المركزية لتنفيذها في كل إقليم وفق هذا الإقليم، وهذا يقلل من النفقات والتكاليف والهدر ويُمكّن من تحقيق الأهداف بسهولة ويسر وبضوابط مدروسة ومسيطر عليها. أما تحديد المختلف بين الأقاليم فإنه يُمكّن سلطات كل إقليم من الأقاليم السورية من وضع الخطط التنموية المناسبة مع تقاطعه مع الخطة المركزية، وإبراز نقاط التقاطع ميدانياً والنقاط غير المتقاطعة وتحديد نسبة كل واحدة إلى الأخرى تحت عنوان العلاقة الذهبية نسبة الكبير إلى الصغير كنسبة الكبير إلى

الكل مما يجعل من عملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة عملية قريبة من السكان المحليين، يشاركون بوضعها ويشاركون في تنفيذها ويشاركون في مراقبتها وضبطها ومراجعتها وتعديلها، إنه الأسلوب الجديد في التنمية الإقليمية، حيث يقل الهدر في التكاليف وفي تبديد الموارد ويصبح التنفيذ سهلاً كونه أكثر ضبطاً وتفاعلاً.

إن الروابط التفاعلية بين الأقاليم عمادها الأساسي هو الحاجة التي تظهر في اتجاهين:

١ – الفائض عن الإقليم يتم استيعابه في الأقاليم الأخرى.

٢ – احتياجات الإقليم أو النقص في الإقليم يتم تأمينه من الأقاليم الأخرى.

وبذلك تنشأ العلاقة التشاركية (علاقات التبادل) أو ما يمكن تسميته بالاعتمادية التبادلية، حيث الواحد يُكمل الآخر ويكتمل به وهذا يُعبر عنه بالارتباط الذهبي الذي نسعى لإيجاده بين الأقاليم السورية، وهي علاقة طبيعية نموذجية موجودة في القوانين الطبيعية وتسعى إليها القوانين الاقتصادية، وتهدف إلى تحقيقها العلاقات الاجتماعية، بالضبط كالعلاقة الرياضية بين زوايا المثلث التي تكمل بعضها البعض أو أضلاع أي شكل هندسي مضلع.

لقد أثبتت الأحداث في سورية أهمية التنمية الإقليمية والروابط الذهبية بين الأقاليم السورية، سلباً وإيجاباً بالوقت نفسه. فقد كانت الفائدة المثلى بالتجاور الجغرافي بين الأقاليم، على الرغم من أن الأقاليم السورية مأخوذة إدارياً وليس جغرافياً، ولكن الإرهاب الذي تعرضت له سورية كان جغرافياً وليس إدارياً وبالتالي فالتقاطع ما بين الإداري والجغرافي استفادت منه الدولة السورية، كما استفاد منه الإرهابيون، ولكن الروابط الجغرافية التفاعلية بين الأقاليم السورية، ضمن المخطط الفعلي أو الذهني لتلك الأقاليم، حققت نصراً كبيراً بعدم القدرة على تكسيرها وتمزيقها مما ساعد في إيجاد مجال جغرافي حيوي لحركة مئات الآلاف من السوريين للانتقال من إقليم جغرافي إلى آخر، وكذلك مكّن الدولة من إيجاد أقاليم مناسبة للمستثمرين وأصحاب الشركات والمصانع، إما لنقل مؤسساتهم إلى أقاليم باردة (آمنة) أو إنشاء مناطق جديدة للاستثمار. وبالوقت نفسه مكّن الدولة من القيام بواجباتها الإنسانية لمواطنيها الذين لجأوا إلى تلك المناطق.

هذه تجربة يمكن الاستفادة منها في إعادة الإعمار في سورية وفق الأقاليم الجغرافية التي نستطيع نحن الجغرافيين أن نقدمها وسنضع في نهاية هذا الكتاب تصوراً لتلك الأقاليم مع المراكز العمرانية الكبرى التي يتألف منها كل إقليم.

وفي العموم قوة العلاقة الترابطية الذهبية بين الأقاليم السورية تدخل أيضاً في دائرة نشاط الدولة في الجيوبوليتيك كونه يُقّوي الدولة من جهة ويحقق حلم حالة الدولة في المستقبل التي نريدها لسورية القوية.

٤ – تحقيق الأمن المائي:

يُعد الأمن المائي السوري الركيزة الأساسية للتنمية في سورية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي السياسية، لأنه يؤمن متطلبات الأمن الغذائي أولاً، والتوسع العمراني والمدني – أي الحركة العمرانية، ثانياً، ويُمكّن من الاستفادة من الموارد الطبيعية الاقتصادية السطحية والباطنية ثالثاً، ويضمن للسوريين تأمين احتياجاتهم الأولية من مياه الشرب والاستخدامات المنزلية رابعاً ويؤمن للثروة الحيوانية احتياجاتها الضرورية خامساً. باختصار الأمن المائي شرط أساسي أو عامل من عوامل قوة الدولة السورية، القضية في موارد المياه السورية أنها تعاني من مشكلات عدة يمكن حصرها، بالآتي:

١ – أن نحو ٨٨٪ موارد المياه الجارية في سورية تأتي من خارجها (نهر الفرات).

٢ – أن طاقة التخزين للسدود القائمة لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب.

٣ – أن ٨٩٪ من المياه المستخدمة في سورية تذهب إلى الزراعة.

٤ – أن نسبة الهدر في شبكات المياه، الزراعية أي شبكات والبلدية، تصل لأكثر من الثلث.

٥ – لازالت كمية كبيرة من مياه الأمطار، تُقدّر بأكثر من مليار م٣، تذهب هدراً إلى البحر.

٦ – النسبة الغالبة من الأمطار المتساقطة في المناطق الداخلية، وبخاصة منطقة البادية والجزيرة السورية تتبخر دون فائدة مرجوة.

٧ – توجد كميات كبيرة من المياه العذبة تخرج على شكل ينابيع في الرصيف القاري السوري تتراوح كميتها بين ٤ – ٥ مليار م٣ سنوياً.

٨ – استخدام طرق الري التقليدية، بالراحة أو بالأحواض، وعدم إتباع دورات زراعية مناسبة وقلة استخدام السماد العضوي الذي يقلل من حاجة التربة للمياه.

٩ – تلوث كميات لابأس بها من المياه الجارية، وحتى الباطنية، في الأحواض المائية الداخلية كحوض بردى، والأعوج، وكذلك حوض العاصي، نتيجة للضغط السكاني الشديد من جهة وإقامة المؤسسات الإنتاجية من جهة ثانية.

١٠ – عدم وجود ثقافة مائية عند المواطن السوري، وعدم وجود تربية مائية في المناهج التربوية وفي الأوساط الاجتماعية السورية.

١١ – الهدر الشديد في استخدامات المياه البلدية، وفي المنازل، وفي المؤسسات الحكومية.

إن شروط تحقيق الأمن المائي السوري تكمن في ضرورة وضع استراتيجية متكاملة تتناول تنمية موارد المياه واستثمارها العقلاني، كالآتي:

١ – التوجه نحو القطاع الزراعي لاتخاذ جملة من الإجراءات الضرورية لتخفيض نسبة الهدر فيها وتحسين شروط النشاط الزراعي وفق الأسس العلمية واستخدام طرق الرش والتنقيط وتسوية الحقول الزراعية، وإتباع دورات زراعية مناسبة ومواعيد الزراعة ومركبات محصولية لا تحتاج كثيراً

لموارد المياه واستنباط أنواع تتحمل الجفاف والتملح واستخدام السماد العضوي والتعشيب، وغير ذلك.

٢ – استخدام الدورات المغلقة في الصناعة، لتأمين المياه وتقليل فرص التلوث.

٣ – تنقية مياه الصرف الصحي لتكون مورداً مهماً في الزراعة والتشجير والزينة وتحسين المنظومات البيئية كلها (التنوع الحيوي).

٤ – ترشيد استهلاك المياه في المدن والقرى والمراكز العمرانية والمؤسسات الحكومية.

٥ – تنمية موارد المياه في البادية والجزيرة السورية (المناطق نصف الجافة) بالعناية بالخَبرات والفيضات والروضات وحتى السبخات منها كذلك، من خلال صيانتها وتعميقها وتقليل الفاقد منها.

٦ – الإكثار من بناء السدود الصغيرة في الأودية والمجاري المائية بما يتوافق وقدرات الهطل والرفد المائي، لسببين لأن الوارد السطحي يُقدّر بنحو ١٨.٢ مليار م٣ سنوياً:

أ – صيد المياه وتخزينها والاستفادة منها مباشرة.

ب – تحسين الوارد للمياه الجوفية في المناطق التي تحتاجها شروط الاستقرار البشري والنشاط الاقتصادي وتوافر الترب الزراعية.

٧ – التوسع الكبير بتشجير المساحات الواسعة الصالحة للتشجير لتحسين الخصائص المناخية المحلية مما يزيد من الوارد المطري، والذي يُقدّر بنحو ٦٢ مليار م٣ سنوياً.

٨ – حماية الحقوق السورية أولاً والعربية ثانياً في مياه الفرات ودجلة وامتلاك القوة الكافية لحماية تلك الحقوق وإبطال الابتزاز السياسي الذي مارسته تركيا على سورية في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

٩ – وضع مداخل في التربية المائية لمعظم المناهج الدراسية وبخاصة في مراحل الدراسة الابتدائية والإعدادية (التعليم الأساسي) وما قبل الجامعي.

١٠ – الاستفادة من مياه الرصيف القاري السوري، ومن المياه التي تذهب هدراً إلى البحر من جبال الساحل.

في النهاية لابد من التأكيد على أن امتلاك المياه بالقدر الكافي، أي تحقيق الأمن المائي، يُشكل الدعامة الأساسية للتنمية في سورية ولتسخير فائض استخدام هذه الموارد في الزراعة والصناعة وفي الخدمات وتحسين مستوى معيشة المواطن السوري، وحصاد ذلك في زيادة وتيرة التحرك نحو الأهداف الجيوبوليتيكية السورية بخطى ثابتة وقوية.

٥ – تحقيق الأمن الغذائي السوري:

لم يعد خافياً على أحد أن الأمن الغذائي محور مركزي من محاور الأمن القومي أو دعامة أساسية من دعائم صمود المجتمع السوري في أزمته التي يعيشها، فقد تبين أن المؤامرة والحرب الكونية على سورية حاولت وتحاول تدمير مرتكزات الأمن الغذائي حيث توجهت إلى مفردات هذا الأمن، وهي:

١ – البنية التحتية للأمن الغذائي، كالصوامع والخزانات الاحتياطية للحبوب فدمرتها ونهبتها وكذلك تدمير المطاحن وإخراجها خارج الخدمة، وكذلك الأفران وكل ما له صلة بتأمين رغيف الخبز للمواطن السوري.

٢ – عدم السماح للمزارعين بالخروج إلى حقولهم وممارسة نشاطهم الزراعية في مساحات واسعة من الأرياف السورية.

٣ – ضرب وتدمير وسائل النقل وشبكاتها وعقدها الحيوية، كالسكك الحديدية والجسور والشاحنات وغيرها.

٤ – ضرب مصادر الطاقة وحرمان الدولة والشعب السوري من أغلبية حقول النفط والغاز، وبالتالي تأمين الوقود لوسائط النقل لنقل المنتجات الزراعية أو للقيام بالأنشطة الزراعية الحقلية وتأمين المياه وما يتصل بها من عمليات.

مع ذلك استطاع السوريون من الصمود على المستوى الشعبي أولاً، واستطاعت الحكومة أن توجد البدائل وأن تؤمّن النقص والاحتياجات السلعية الغذائية في الأسواق السورية بكل يسر لدرجة، لولا ارتفاع الأسعار الكبير في بعض السلع الغذائية، لما شعر أحد بوجود حرب وأزمة كبيرة. من هنا يُمكن القول أن تعاريف الأمن الغذائي المتفق عليها عالمياً لم تبتعد الحالة السورية عنها في هذه الأزمة: فالأمن الغذائي يعني قدرة الدولة على تأمين احتياجات سكانها من الغذاء بالقدر المطلوب، وفي كل مساحات الجغرافية السورية من الإنتاج أو من الاستيراد. وهذا ما يُعرف بالفجوة الغذائية كذلك حيث تُعرّف بأنها الفرق بين حجم الإنتاج المحلي من المواد الغذائية الأساسية وبين حجم الاستهلاك منها، مما يضطر الدولة لاستيراد النقص من الخارج، وإذا كانت الدولة تخطط للتصدي للأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية أو السياسية أو لتكرار الجفاف فإنه من الضروري لها عندئذ امتلاك احتياطي مناسب في صوامعها وخزاناتها الاحتياطية، كما كانت تفعل سورية، وفعلت قبل الأزمة ولعقود سابقة مستحضرة إمكانات الدخول في حرب مع الكيان الصهيوني.

تُقدّر احتياجات سورية من الحبوب مثلاً في السنة بالشكل الآتي:

حاجة المواطن السنوية(*) × عدد سكان سورية + كميات البذار التي ستزرع في الموسم = الاحتياج السنوي.

ويُقدّر حجم الفجوة الغذائية في سورية كالآتي:

ح.ف = [الإنتاج + المساعدات إن وجدت + الصادرات (إن وجدت) + كميات البذار المخصصة للزراعة في الموسم] – الاستهلاك السنوي المقدّر.

٦ – وضع استراتيجية مناسبة لتحقيق الأمن الغذائي في سورية كالآتي:

١ – الاهتمام الكافي بالتنمية الزراعية أو الريفية لمحاربة الفقر وتأمين شروط الإنتاج الزراعي على أسس مدروسة وعلمية.

٢ – إيجاد بيئة استثمارية قوية لجذب الاستثمارات بالقطاع الزراعي في فروعه المتعددة، النباتية والحيوانية والصيد البحري، من خلال سن التشريعات المناسبة واحتياجات الاستثمار كالبنوك والنافذة الواحدة والإقراض وغيرها.

٣ – دعم التصنيع الزراعي كرديف مُحفز للنشاط الزراعي وللتنمية الريفية بإيجاد فرص عمل للقوى العاملة في الأرياف تساعد على تحسين مستوى المعيشة وتُسهم في الاستقرار في الأراضي الزراعية.

٤ – التوجه بشكل أكبر نحو تصنيع المعدات الزراعية التي تحتاجها الأنشطة الزراعية حراثة وزراعة وصيانة وحصاداً ونقلاً وحتى تصنيعاً.

٥ – إشراك القطاع الخاص ودعمه في استثمارات البنية التحتية الزراعية، وإيجاد مبدأ التشاركية بين المزارعين والدولة أو بين المزارعين (الفلاحين الصغار) وبين المستثمرين برعاية من الدولة وبتأمين الآليات المصرفية والتشريعية المناسبة.

٦ – توجيه العناية الكبرى نحو الثروة الحيوانية بتأمين قاعدة علفية كافية وعناية بيطرية وتصنيع لمنتجاتها وتحسين لأنواعها.

٧ – دعم قطاع صيد الأسماك بدءاً من موانئ الصيد وأساطيل الصيد والتدريب وشبكات الصيد وأماكن التخزين والبيع وتأسيس الجمعيات وربط الصيادين بنظم المعلومات الجغرافية الحديثة.

٨ – دعم البحث العلمي الزراعي بكافة مستوياته والاستفادة من مخرجاته ميدانياً من خلال الإرشاد الزراعي والإرشاد البيطري وتحسين السلالات الحيوانية والأصناف النباتية.

٩ – الربط بين مفردات الأمن الغذائي ومفردات الأمن المائي، أي تطوير العلاقة بينهما ديناميكياً بحيث يستفيد الاثنان من وفرة مخرجاتهما من خلال التنمية التي تم ذكرها، تنمية الأمن المائي يؤدي وجوباً لتنمية الأمن الغذائي.

(*) تُحسب الكمية التي يستهلكها المواطن السوري في المتوسط في اليوم الواحد ثم نضرب بعدد أيام السنة ٣٦٥ يوماً.

١٠ – الاستفادة من الإرث الثقافي والديني في التعامل مع المادة الغذائية، أو مع موارد المياه، كسلوك اجتماعي حضاري يصب ريعه في الأمن الغذائي والأمن المائي.

١١ – عدم التردد في المحاولات الجادة لتنظيم الأسرة وتخفيض معدل النمو السكاني، لأنه في النهاية هو كتلة سكانية علاقتها طردية مع الفجوة الغذائية أو الاحتياجات الغذائية والمائية حيث كلما زادت كتلة السكان ومعدل النمو السكاني زادت الفجوة الغذائية وزادت الاحتياجات إلى الغذاء والعكس صحيح، وبالنتيجة تتراجع الاحتياجات ويخف الضغط الاجتماعي على السلع الغذائية إذا تراجع معدل النمو السكاني فيتراجع الضغط على الترب الزراعية، وتنفرج العلاقة مع موارد المياه وتتحسن إمكانات الدولة لتحقيق الأمن الغذائي.

إن تحقيق الأمن الغذائي يشكل رافعة مهمة وقوة زائدة لقدرات الدولة السورية، وبالتالي توافر مرونة كافية وأريحية في اتخاذ القرارات التي توجه طاقات الدولة نحو أهدافها الجيوبوليتيكية ساعية للوصول إليها ضمن المعادلات الإقليمية والدولية، دون عناء أو تكلفة كبيرة.

رابعاً – زيادة الروابط العربية وتوجيهها نحو التكامل العربي والوحدة العربية:

ما من شك أن سورية تحملت وتتحمل نتائج تبني المشروع القومي العربي بحكم موقعها الجغرافي وتاريخها السياسي والضخ الحضاري والإنساني المستمر في بيئتها الجغرافية الطبيعية أولاً، وهي العربية، والإنسانية ثانياً، ولذلك يتوجب عليها تحمّل مسؤولياتها تجاه الأمة التي تنتمي إليها.

من هنا يمكن وضع عدد من المحطات المتعددة الاتجاهات في سياق دور سورية في إقليمها العربي وما تتعرض له من تهديدات ومؤامرات ومن حروب شُنت وتُشن عليها. منها محطة التصدي للمؤامرات الاستعمارية، والعمل الدؤوب لإيجاد تضامن عربي ولو بحده الأدنى، تفعيل الاتفاقيات العربية الاقتصادية والاجتماعية لتحسين حركة رؤوس الأموال العربية، والمستثمرين العرب وحركة قوة العمل العربية، بناء بنية تحتية مترابطة بين الدول العربية، وضع المصالح العربية الكبرى في أعلى درجات سلم الأولويات السورية وبخاصة التصدي للمشروع الصهيوني الغربي الذي يهدد الحضارة العربية والوجود العربي وحتى الإسلامي.

لقد سعت سورية خلال تاريخها الحديث والمعاصر، وبخاصة بعد عام ١٩٧٠م إلى جمع الطاقات العربية وتوجيهها نحو الأهداف الكبرى للأمة العربية أولاً ونحو مصالح الشعوب العربية ثانياً قاصدة بذلك إنشاء وحدة عربية سياسية، ولو بحدها الأدنى من التضامن، تكون قادرة على إيجاد مكانة مرموقة للأمة العربية في الخريطة السياسية الدولية وللاندماج بين مكونات الوحدات السياسية العربية للوصول إلى شعب عربي واحد في أشكال سياسية متناسقة ومتناغمة كمرحلة انتقالية نحو الوحدة الشاملة في الدولة الواحدة والشعب العربي الواحد.

تمحورت اتجاهات الحركة السورية ضمن فضائها العربي نحو المحاور الآتية:

١ – **التنسيق السياسي** بين الفعاليات والأنشطة السياسية العربية لخلق بنية تحتية أو أرضية سياسية توجه تلك الفعاليات نحو مصالح الأمة والدفاع عنها في الأوساط الدولية العالمية أو الإقليمية، كالأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية والقارية، كالاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الإفريقية وآسيان وغيرها.

٢ – **إحياء وتفعيل معاهدة الدفاع المشترك العربية** وعدم السماح للكيان الصهيوني أن يستفرد ببعض القوى العربية واستضعافها، كالفلسطينيين أو السوريين أو المصريين أو اللبنانيين... وتكوين قوة عربية مشتركة، وقد تقاطعت هذه الآراء مع آراء مماثلة من بعض الدول العربية، ومن أجل استرجاع الأراضي العربية المغتصبة من بعض الدول المجاورة، سواء كان ذلك بالمفاوضات أم بالوسائل الأخرى المتاحة.

٣ – **إيجاد مؤسسات اقتصادية كبرى عربية** تكون قادرة على تحمل مسؤولياتها في التوجه نحو التكامل الاقتصادي العربي الذي يشكل الأساس المادي للوحدة العربية واتخاذ الإجراءات الآتية لتحقيق ذلك:

أ. إقامة الاتحاد الجمركي العربي.

ب. سن التشريعات اللازمة للوصول إلى الآتي:

١ً – حرية حركة العمالة العربية.

٢ً – حرية حركة رأس المال العربي والاستثمارات العربية.

٣ً – إيجاد البيئات الاستثمارية المناسبة أو التفضيلية.

ج. تطوير البنية التحتية المتكاملة للتكامل الاقتصادي العربي مثل:

١ً – إقامة شبكات متكاملة عصرية للطرق البرية الإسفلتية.

٢ً – إقامة شبكات متكاملة عصرية للسكك الحديدية.

٣ً – إقامة شبكة متكاملة من الموانئ الدولية العربية، وكذلك البينية منها بإيجاد خطوط ملاحية عربية صريحة.

٤ً – توجيه فعالية المطارات العربية والتنسيق بينها بما يخدم حركة التكامل والتنافس من أجل ذلك وليس التنافس السلبي وضرب المصالح المشتركة.

د. توسيع نطاق التجارة العربية البينية على أساس التنوع في الإنتاج والسلع العربية لتحفيز عمليات الإنتاج العربية وزيادة القيمة المضافة الحقيقية على الأنشطة الاقتصادية العربية والموارد الطبيعية العربية فعلاً.

هـ. تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية لزيادة الروابط العربية المادية والروحية.

و. إجراء الإصلاحات الاقتصادية المناسبة لجعل الهياكل الاقتصادية العربية قادرة على إيجاد تجارة عربية بينية.

ز. تفعيل دور القطاع الخاص الذي يعد الرائد في الاقتصاديات العربية، ففي سورية، إحدى أكثر الدول العربية التي يتميز فيها القطاع العام بريادته، يبلغ نصيب القطاع الخاص نحو ٦٥٪ من الاقتصاد الوطني.

ح. تفعيل السياسات المصرفية الخادمة لنشاط وفعالية الاقتصاد العربي ورؤوس الأموال العربية وإيجاد شفافية كافية في تبادل المعلومات المصرفية.

٤ – **النهوض بمؤسسات البحث العلمي الكبيرة** القادرة على إجراء الدراسات المعمقة والمتنوعة والمتكاملة على أساس البيئات العربية والمصالح العربية في مجمل النواحي والمجالات الحياتية، الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية والسياسية والاجتماعية والاستراتيجية، وفي هذا مصلحة كبرى لكل العرب، حيث بإنشاء تلك المؤسسات البحثية الكبيرة يمكن التقليل من نفقات مدخلات تلك المراكز وكذلك يمكن الاستفادة بيسر وفعالية من مخرجات تلك المؤسسات وربطها بالمجالات المطلوبة لاستمرارية تقدمها ومنافستها لمثيلاتها في الدول الكبرى.

٥ – **توجيه الاستثمارات العربية** (وهي أموال تقدر بعدة ترليونات) نحو المناطق الاستثمارية العربية التفصيلية لتحقيق الهدفين:

أ. الاقتصادي، أو الربحي.

ب. التنموي بما يخدم المصالح العربية والشعب العربي.

لذلك يمكن القول أن المشروع السوري برؤيته العربية الاستراتيجية يمثل المشروع القومي الوحدوي المعاصر على أساس العلم والتقانة والمصلحة العربية. من هنا نجد تفسير لشدة الهجمة الإمبريالية والصهيونية على الكيان العربي لضربه وتشظيته لأنه مشروع يهدد مصالح الغرب والصهيونية، كما قال أرنولد توينبي: "يوم يستيقظ العرب ينهار الغرب".

خامساً – التصدي للمؤامرات المستمرة ضد سورية والانتصار في الحرب الظالمة الكونية عليها منذ ٢٠١١/٣/١٧م:

أسباب الأزمة:

لم تتعرض دولة في العالم المعاصر إلى المؤامرات التي تستهدف كيانها وحاضرها ومستقبلها كما تعرض وتتعرض له الدولة السورية منذ استقلالها وإقامة الصهيونية في عام ١٩٤٨م وحتى الآن، ولكن ازداد التآمر على سورية في العقود الأخيرة عندما تصدت للمشروع الصهيو – أمريكي الأوروبي بالعودة إلى المنطقة لإخضاعها إلى الهيمنة الاستعمارية، ويمكن إرجاع **أسباب** مجمل المؤامرات على الدولة السورية بالآتي:

١ – المشروع الصهيوني في السيطرة على الوطن العربي.

٢ – المحاولات المستميتة من المستعمر الأوروبي، الفرنسي والإنكليزي والإيطالي، للعودة إلى الوطن العربي والسيطرة عليه.

٣ – المشروع الأمريكي الاحتوائي للهيمنة على العالم وفي مقدمته الوطن العربي للأسباب الآتية:

أ – حماية أمن إسرائيل.

ب – العمل على سيطرة إسرائيل كقوة كبرى لها اليد الطولى في إقليمها الجغرافي.

ج – السيطرة على منابع النفط والغاز ومجمل استراتيجيات الطاقة ونقلها بين القارات، والتوزع الجغرافي لانتشار الأسواق العالمية والمواد الأولية الأساسية.

د – اكتشاف كميات هائلة من احتياطي النفط والغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط والتي تشكل سورية أحد أهم مكامنه.

٤ – لأن سورية كانت منذ استقلالها، في نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، الدولة الأكثر توجهاً والأكثر فعالية في صياغة مشروع عربي نهضوي يرى بالعرب قوة كامنة كبيرة جداً قادرة أن تتوحد وأن تبلغ مصافي الأمم المتقدمة والراقية.

٥ – لأن سورية وضعت في مقدمة أولوياتها الاستراتيجية التصدي للمشروع الصهيوني وتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وأن الذين جاؤوا من خلف البحار واستقروا في فلسطين واحتلوا الأرض وأخرجوا السكان العرب من بيوتهم ومدنهم وقراهم يجب أن يعودوا إلى أوطانهم وليس لهم حقوق السيادة والتوطن والاستعمار.

٦ – لأن سورية تقود حركة المقاومة العربية والإسلامية ضد المشروع الصهيوني – الاستعماري الغربي. بحكم استراتيجيتها المقاومة وبحكم موقعها الجغرافي، ولذلك كانت الملاذ الآمن للحركات الفلسطينية والعربية المقاومة للصهيونية، منها انطلقت حركة التحرير الفلسطينية، وفيها نمت وتطورت حركات تحررية عربية أخرى في أرتيريا، والصومال والصحراء الغربية.

٧ – لأن سورية الدولة العربية الوحيدة التي ناصرت الثورة الإيرانية وآثرت موقف الحق البيّن الواضح، حيث كان شاه إيران العميل للإمبريالية والصهيونية الصديق الكبير للرجعية العربية، ولكن عندما جاءت الثورة الإيرانية المناهضة بل والمعادية للصهيونية والمناصره للحق العربي والإسلامي في فلسطين، وقد قامت بتسليم السفارة الصهيونية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، لذا لم تؤيد سورية حرب العرب الرجعية، بتأييد من إسرائيل وأمريكا، على الثورة الإيرانية.

٨ – لأن سورية لم تتدحرج دحرجة الأنظمة العربية بقيادة رجعيتها نحو السلام المذل مع الكيان الصهيوني ولم توافق قبل ذلك على التطبيع معه من خلال اتفاقية كامب ديفيد المشؤومة التي وقعها السادات في نهاية السبعينيات من القرن الماضي أو كما فعل الأردن باتفاقية وادي عربة في التسعينيات من القرن ذاته.

٩ – لأن سورية أبت إلا وأن تكون حرة وذات سيادة في كل قراراتها الوطنية والعربية على حد سواء، وهذا لا يروق للقوى الغربية الاستعمارية التي تتعامل مع الأنظمة العربية من باب الوصاية والإملاء وعدم الاحترام.

١٠ – لأن سورية دولة مساندة للحقوق الشرعية للأمم المستضعفة وتريد سيادة القانون الدولي واحترام الأمم لبعضها البعض وتعاونها من أجل غدٍ مزدهر للبشرية جمعاء، فسورية دولة تسعى لخير العرب ولخير الإنسانية هذا كان ديدنها منذ فجر التاريخ، حيث قدمت أول أبجدية للعالم وأول معزوفة موسيقية وأول ماراثون رياضي وأقدم مدينة وأقدم عاصمة، إنها جذر التاريخ الإنساني، درة الحضارة الإنسانية، لذلك تحقد عليها الهمجية الإمبريالية – الصهيونية كل هذا الحقد.

١١ – لأن لسورية الموقع الجغرافي المميز بين القارات، وبين الحضارات وبين الثقافات، منها انطلقت المسيحية نحو العالم ومنها انطلقت عالمية الإسلام إلى الدنيا.

١٢ – لأن غربان العرب أرادوا تدمير جذوة التحرر العربية وياقوتة الشرق والسيف الدمشقي العربي ليفرضوا عصور الظلام والتكفير وتدمير كل ما هو إنساني في الحضارة العربية والإسلامية، إنه عداء الشر الأبدي للخير السرمدي المنتصر دائماً.

١٣ – لأن سورية أحرجت الأنظمة العربية الفاسدة في بداية ما يُعرف بالربيع العربي، فقدمت مشروعاً متكاملاً إلى جامعة الدول العربية لكي تستطيع تلك الأنظمة أن تواجه موجة التغيير والتخريب التي تحركت في الوطن العربي بتوجيه وقيادة من قبل مفكرين استراتيجيين غربيين وصهاينة لتدمير مكتسبات العرب وإعادتهم إلى العصور الوسطى الظلامية وإدخالهم في فوضى مدمرة عبثية تحرق الأخضر واليابس وتهيئ الظروف المناسبة للصهاينة وعملائهم لقيادة المنطقة العربية نحو المجهول والظلام والفوضى وقد تضمن هذا المشروع النقاط الآتية:

أ – تعزيز الديمقراطية على الأسس المتوافقة مع الثقافة والتراث العربي.

ب – احترام الحريات وحقوق الإنسان في الوطن العربي.

ج – التعددية الحزبية وعدم احتكار السلطة.

د – حرية الإعلام والصحافة.

هـ – حرية التظاهر السلمي.

و – احترام حقوق الأقليات.

فلو تم العمل بهذا المشروع السوري في الجغرافية العربية لما احترقت معظم الدول العربية في أتون هذا الخريف ولما تصاعد الإرهاب العالمي وتوجه إلينا ليدمر ثقافتنا وتراثنا ويسرق آثارنا، ويثير الفتنة بين مكونات الشعوب العربية الدينية والقومية على حد سواء، ولا تحول الإرهاب العالمي إلى تنظيم يحتل مساحات من الأرض العربية ويستولي على مواردنا ويدمر

نسيجنا الاجتماعي أغلى ثروات العرب وأكثرها قيمة إنسانية وحضارية. من أجل هذا كله، وغيره كذلك، تحولت المؤامرة الكبرى على سورية إلى قضية عالمية يتدخل فيها المجرم والإرهابي والمستعمر والمتخلف والجاهل ومن يخطط لتدمير العرب، والهيمنة عليهم وسرقة ثرواتهم وتاريخهم وحضارتهم، فسورية دولة المقاومة ومنبع الحضارة ومحمية التنوع الإنساني والروحي وقلب العرب النابض تتحمل كعادتها أعباء ضريبة التصدي للقوى الظلامية التدميرية الموجهة ضد العرب والسوريين وضد الإنسانية، من أجل هذا كانت المؤامرة، ومن أجل هذا تحولت إلى حرب إبادة ضد الوطن السوري لتقسيمه وإنهاء دوره الريادي عربياً وإقليمياً ودولياً.